حديث غدير خُمّ دلالته بين أهل السنة والشيعة

دراسة عقدية مقارنة

The Hadith of Ghadir Khumm: Its Significance According to Sunnis and Shiites
A Comparative Doctrinal Study

إعداد

د/ منى بنت عبد الرحمن بن إبراهيم الشنيفي

أستاذ مشارك في قسم العقيدة والمذاهب -
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين والدعوة -
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

حديث غدير خُمّ دلالته بين أهل السنة والشيعة
دراسة عقدية مقارنة

منى بنت عبد الرحمن بن إبراهيم الشنيفي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين والدعوة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : maalshanifi@imamu.edu.sa

الملخص :

يتحدث هذا البحث عن حديث: (غدير خُمّ)، وأنه صلى الله عليه وسلم وصّى الأمة بأهل بيته، وما تضمنه من الحثّ على مودتهم، والإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم، وتأدية حقوقهم الواجبة والمستحبّة، ولا سيّما إذا كانوا متّبعين للسّنّة النبويّة الصحيحة الواضحة الجليّة، وقد تضافرت الأدلة الشرعية في فضائل آل البيت من الأزواج والذرية والأقارب، وقد اعتنى علماء السنة والجماعة بهذه النصوص وضمّنوها كتبهم في الاعتقاد.

وقد اتبع سلف الأمة وصية النبيّ صلى الله عليه وسلم بالعناية والرّعاية لآل البيت رضي الله عنهم وحفظ حقوقهم، وقد انحرف الشيعة الإمامية في دلالة الحديث، وحصروا دلالته في العهد لعلي بن أبي طالب بالخلافة نصًّا.

ويأتي هذا البحث ليستعرض استدلالهم في دلالة الحديث بإيجاز يتحقق به المقصود ضمن مسائل: أولاها: دلالة الحديث على إمامة علي رضي الله عنه بالنص، وثانيتها: أن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ ما نزل في الولاية يوم الغدير، وثالثتها: أن الله أكمل الدين بالنص على ولاية علي رضي الله عنه، ورابعتها: عصمة آل البيت، فإن الله قرن آل البيت بكتاب الله، وخامستها: أن الشيعة جعلوا من هذه الحادثة عيدًا يجعلونه أعظم الأعياد، وسادستها: أنهم ابتدعوا الفضائل والقرب في هذا اليوم.

ويأتي هذا البحث ليكشف عن انحرافهم، ويفند آراءهم وفق دلالة الكتاب والسنة.

الكلمات المفتاحية: غدير خُمّ، الشيعة، الإمامة، أهل السنة والجماعة، آل البيت.

The Hadith of Ghadir Khumm: Its Significance According to Sunnis and Shiites
A Comparative Doctrinal Study

Mona bint Abdulrahman bin Ibrahim Al-Shunaifi
Department of Contemporary Doctrine and Schools of Thought - College of Fundamentals of Religion and Da'wah - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: maalshanifi@imamu.edu.sa

Abstract :

This study discusses the Ḥadīth of Ghadīr Khumm and how the Prophet (peace be upon him) entrusted the ummah with his household (Ahl al-Bayt), emphasizing affection towards them, kindness to them, honoring and respecting them, and fulfilling both their obligatory and recommended rights—especially when they adhere to the clear and authentic Prophetic Sunnah. Legal evidences have converged in affirming the virtues of the Prophet's household, including his wives, offspring, and relatives. Scholars of Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah have shown great care for these texts and incorporated them into their creed-related writings.

The early generations of the ummah followed the Prophet's instruction regarding care and concern for Ahl al-Bayt and safeguarding their rights. However, the Imāmī Shīʿah deviated in interpreting this ḥadīth, restricting its indication to a direct appointment of ʿAlī ibn Abī Ṭālib to the caliphate.

This study presents an overview of their arguments regarding the meaning of the ḥadīth, addressing the following points: first, the ḥadīth as evidence for ʿAlī's imamate by explicit designation; second, that Allah commanded His Prophet (peace be upon him) to deliver the message of wilāyah on the Day of Ghadīr; third, that Allah completed the religion through the declaration of ʿAlī's wilāyah; fourth, the claim of infallibility of Ahl al-Bayt, as Allah allegedly paired them with the Book of Allah; fifth, the Shīʿah's designation of this event as a major holiday surpassing all others; and sixth, their invention of virtues and religious merits related to this day.

This study aims to uncover these deviations and refute such views in light of the Qur'an and Sunnah.

Keywords: Ghadīr Khumm , Shīʿah , Imamate , Ahl Al-Sunnah Wa Al-Jamāʿah , Ahl Al-Bayt

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فإن من أصول الإسلام العظيمة الاعتصام بحبل الله جميعًا، وعدم التفرق قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٣٠ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٣٢﴾ [الروم: ٣٠-٣٢].

وقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وأمرنا بالتمسك بما يعصم من الضلال، كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد كان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق، ثم ظهرت بذور الافتراق وخرج الخوارج، وظهر التشيع في آخر زمن الصحابة، ثم تتابع خروج الفرق، وكلما بَعُد العهد عن عصر النبوة كثرت الفتن وظهر الافتراق والأهواء، وخير منهج لمقاومة البدعة ودرء الفرقة، هو نشر السنة بين الناس، وبيان ضلال الخارجين عنها؛ ولذلك انبرى أئمة الإسلام الذين صانوا دين الله من التحريف والضلال وفندوا شبهات المبطلين، وتحريف الغالين، وبينوا الحق ونشروه بين الناس، وبينوا حال أهل البدعة، وردوا شبهات المبطلين، ومن

هذه الطوائف فرقة الشيعة الإمامية الذين بذلوا جهودًا في تضليل أتباعهم ودعوة غيرهم، فقد عمدوا إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فحرفوهما بتأويلات باطلة توافق أصولهم الفاسدة، ومن أصولهم التي جعلوا لها قدسية الإمامةُ، فهي عندهم منصب إلهي أعظم من النبوة، وهذه الإمامة التي يذهب إليها الشيعة الاثنا عشرية لا وجود لها في كتاب الله ولا في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم؛ ولما عجزوا عن إثباتها بالأدلة الصريحة لجؤوا إلى التأويلات الباطلة، ومن هذه الأدلة حديث: (غدير خُمّ) الذي اعتنى به علماء الشيعة شرحًا وتوضيحًا، بل صنفوا فيه المصنفات، وجعلوه من البراهين القاطعة، على خلافة علي رضي الله عنه، فرأيت من الواجب بيان الحق في دلالة الحديث، وتفنيد الشبهات وبيان زيفها، فعزمت مستعينة بالله على بحث (حديث غدير خُمّ، دلالته بين أهل السنة والشيعة، دراسة عقدية مقارنة)، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أولًا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- دلالة الحديث على مكانة آل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

٢- دلالة الحديث على مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفضله.

٣- تحريف الشيعة لدلالة الحديث، ودعوى النص فيه بالوصية لعلي بن أبي طالب، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد عهد إلى علي بالخلافة، ونص عليه نصًّا جليًّا.

٤- الرد على افتراءات الشيعة وكشف زيفها، فالشيعة أصحاب دعوة لعقيدتهم، وهذه الدعوة تتستر بمحبة آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم؛ فلذا حرفوا دلالة هذا الحديث وغيره من النصوص وفق أصولهم الفاسدة، مما يوجب بيان الحق والدعوة إليه.

ثانيًا: هدف البحث:

بيان دلالة حديث (غدير خُمّ) عند أهل السنة والجماعة، وعند الشيعة مع الرد عليهم ومناقشتهم وفق عقيدة السلف.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

بعد البحث في محركات البحث، وفهارس المكتبات لم أجد بحثًا مفردًا لدراسة الحديث، وإنما وجدت بحثًا ضمن فضائل آل البيت، أو ضمن الرد على شبهات الشيعة.

رابعًا: خطة البحث:

تضمنت خطة البحث، مقدمةً، وتمهيدًا، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث، والدراسات السابقة، وخطته، ومنهجه.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث، وألفاظ الحديث.

المبحث الأول: دلالة حديث الغدير عند أهل السنة.

المبحث الثاني: موقف الشيعة الاثني عشرية من حديث الغدير.

المبحث الثالث: الرد على شبهات الرافضة في دلالة حديث الغدير.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

خامسًا: منهج البحث:

سأعتمد -بإذن الله- المنهج التحليلي النقدي المقارن، حيث وضحت دلالة الحديث وفق عقيدة أهل السنة والجماعة، ثم بينت دلالته عند الشيعة، ثم قمت بالرد على شبهات الشيعة في دلالة الحديث.

وخدمة للنص قمت بالإجراءات الآتية:

١- اعتمدت الرسم العثماني للآيات القرآنية، وبينت سورها وأرقامها من تلك السور.

٢- خرجت الأحاديث، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما خرجته من مظانه من كتب السنة، ثم ذكرت الحكم عليه من حيث الصحة والضعف.

٣- وثَّقت النقول من مصادرها.

٤- وضحت معاني الألفاظ الغريبة.

وفي الختام أسأل الله العون والسداد، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

التعريف بمصطلحات البحث وألفاظ الحديث

أولًا: التعريف بأهل السنة والجماعة:

تعريف السنة في اللغة:

السِّينُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ، وَهُوَ جَرَيَانُ الشَّيْءِ وَاطِّرَادُهُ فِي سُهُولَةٍ...، والسُّنَّةُ السِّيرَةُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سِيرَتُهُ[1].

والسنة: السيرة حميدة كانت أم ذميمة، والجمع سُنن، والأَصل فِيهِ الطَّرِيقَةُ والسِّيرَةُ[2].

السنة في الشرع:

والسنة في الشرع تطلق على عدة معان:

١- في اصطلاح المحدثين على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريره.

٢- عند علماء الأصول: مختصة بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير القرآن مما يصلح أن يكون دليلًا شرعيًّا[3].

٣- عند الفقهاء: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب، أي:

ما يثاب فاعلُه ولا يعاقب تاركه، وهو ما يرادف المستحبّ[4].

٣- وتطلق عند علماء السلف على ما يخص الاعتقاد: وهو ما يقابل

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠.

(٢) ينظر: لسان العرب١٣/ ٢٢٥، المصباح المنير ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر: الموفقات ٤/ ٢٨٩.

(٤) ينظر: فتح الباري ١٣/ ٢٤٥، إرشاد الفحول ١/ ٩٥.

البدعة، فيقال: أهل السّنّة وأهل البدعة[١].

قال ابن رجب (٧٩٥هـ): "ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم باسم السنة[٢] لأن خطره عظيم والمخالف فيه على شفا هلكة...، وأما السنة الكاملة فهي الطريق السالمة من الشبهات والشهوات"[٣].

الجماعة في اللغة:

«الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضامّ الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعًا»[٤].

ويقال: جَمَعَ الشَّيْءَ المتَفَرِّقَ فَاجْتَمَعَ، وتَجَمَّعَ الْقَوْمُ: اجْتَمَعُوا مِنْ هُنَا وَهُنَا، والْجَمْعُ أَيْضًا اسْمٌ لِجَمَاعَةِ النَّاسِ، وَيُجْمَعُ عَلَى جُمُوعٍ[٥].

الجماعة في اصطلاح علماء العقيدة الإسلامية:

هم سلف الأمة من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين إذا اجتمعوا على الحق من الكتاب والسنة، وقد ترادفت عبارات العلماء في بيان معناها على أربعة أقوال:

القول الأول: أنّها السّواد الأعظم من أهل الإسلام.

---

(١) ينظر: شرح الكوكب المنير، لابن النجار ٢/ ١٥٩، إرشاد الفحول، للشوكاني ١/ ٩٥.

(٢) ألف ابن أبي عاصم كتاب: السنة، وكذلك الخلال له كتاب اسمه: السنة.

(٣) كشف الكربة، ص٣٢٠.

(٤) معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٧٩.

(٥) ينظر: مختار الصحاح، للرازي، ص٦٠.

والثّاني: أنّها جماعة أئمّة العلماء المجتهدين، وبه قال البخاري في الصحيح: «بَاب ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، وما أمر النّبيّ صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم»[1].

الثالث: أنّ الجماعة هي الصّحابة، فإنّهم الّذين أقاموا عماد الدّين، وأرسوا أوتاده.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ): «والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان إلى يوم الدّين، فاتّباعهم هدًى، وخلافهم ضلال»[2].

الرابع: وقد اختاره الطّبريّ من أنّ الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر عليه الصّلاة والسّلام بلزومه[3].

وإذا تأملنا أقوال العلماء فإن مؤداها أن الجماعة هي الاجتماع على الكتاب والسنة، والإمام الموافق للكتاب والسنة.

خصائص أهل السنة والجماعة:

أهل السنة والجماعة تميزوا بخصائص:

١- أنهم يتلقون عقيدتهم ودينهم من: الكتاب والسنة الصحيحة، ولا يفرقون بين المتواتر والآحاد فيعملون بهما جميعًا.

٢- اتبعوا طريقة السلف في منهج الاستدلال، ولم يقدموا عليها العقول وآراء الرجال.

٣- حرصوا على الاتباع وتجنب البدع، والإحداث في الدين.

٤- لا يرون العصمة لأحد إلا النبي صلى الله عليه وسلم، فكلٌّ يُؤخذ من

(١) صحيح البخاري ٩/ ٢٩٠.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص٢٨٢.

(٣) الاعتصام ٢/ ٢٧٧.

قوله ويُرد إلا المصطفى صلى الله عليه وسلم.

٥- اتفاقهم في أمور العقيدة في كل العصور مع اختلاف أقطارهم وأزمانهم.

قال قوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ): «ممّا يدل على أن أهل الحديث هم على الحق، أنّك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أوّلهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا، ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنّه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد»(١).

٦- الوسطية والاعتدال في جميع أبواب الاعتقاد، فلم يغلوا ولم يقصروا في أي مسألة من مسائل الدين، وذلك لاعتصامهم بالكتاب والسنة، واتباعهم طريقة سلف الأمة من الصحابة والتابعين.

قال شيخ الإسلام: «وكذلك في سائر (أبواب السّنّة) هم وسط، لأنّهم متمسّكون بكتاب اللّه وسنّة رسوله صلّى اللّه عليه وسلم، وما اتّفق عليه السّابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والّذين اتّبعوهم بإحسان»(٢).

٧- التزموا العدل والإنصاف مع خصومهم متمثلين قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة: ٨]، فنهى أن يحمل المؤمنين بغضُهم للكفّار على ألّا يعدلوا عليهم فكيف إذا كان البغض لفاسق أو

(١) الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٣٩.

(٢) الفتاوى٣/ ٣٧٥.

مبتدع متأوّل، أو ظالم من أهل الإيمان[١].

فهم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

ثانيًا: التعريف بالشيعة:

وقد اشتهر لقب الرافضة، ويُطلق على الشيعة الإمامية، وسيأتي التعريف بهم تباعًا.

تعريف الشيعة في اللغة:

قال ابن فارس: «الشِّينُ وَالْيَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى مُعَاضَدَةٍ وَمُسَاعَفَةٍ، وَالْآخَرُ عَلَى بَثٍّ وَإِشَادَةٍ...، وَالشِّيعَةُ: الْأَعْوَانُ وَالْأَنْصَارُ»[٢].

والشيعة: أتباع الرجل وأنصاره وجمعها شيع وأشياع، ...وأصل الشيعة الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، وقد غلّب هذا الاسم على من يتولى عليًّا وأهل بيته رضوان اللّه عليهم أجمعين، حتّى صار لهم اسمًا يعرفون فيه، فإذا قيل: فلان من الشّيعة عرف أنه منهم[٣].

وجاء في القاموس: «شيعة الرجل بالكسر أتباعه...، ويقع على الواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، وقد غلب هذا الاسم على من يتولى عليًّا وأهل بيته، حتى صار اسمًا خاصًّا لهم والجمع أشياع وشيع، كعنب»[٤].

(١) ينظر: الاستقامة ١/ ٣٨.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٣٥.

(٣) ينظر: لسان العرب ٨/ ١٨٨.

(٤) القاموس المحيط، ص٧٣٥.

تعريف الشيعة في الاصطلاح:

الشيعة لقب يطلق على جميع فرق الشيعة، ويغلب اطلاقه على الشيعة الاثني عشرية .

قال الشهرستاني معرفًا للشيعة: «الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا: بإمامته وخلافته، نصًّا ووصية إما جليًّا، وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده»(١).

ويوضح ابن حزم (٤٥٦هـ) ذلك قائلًا: «وإنما قيل لهم: الشيعة؛ لأنهم شيعوا عليًّا رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»(٢).

«ومن وافق الشّيعة في أن عليا رضي الله عنه أفضل النّاس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي»(٣).

فالشيعة إذًا يطلق على من شايعوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقالوا بإمامته وخلافته بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تعريف الرافضة في اللغة:

الرَّفْضُ: ترككَ الشيءَ، تَقُولُ: رَفَضَني فَرَفَضْتُه، رَفَضْتُ الشيءَ أَرْفُضُه وأَرفِضُه رَفْضًا ورَفَضًا: تركتُه وفَرَّقْتُه، والرَّفْضُ الترك، وَقَدْ رَفَضَه

(١) الملل والنحل، للشهرستاني ١/ ١٤٦.

(٢) مقالات الإسلاميين ١/ ٢٥.

(٣) الفصل، لابن حزم ٢/ ٨٩.

يَرْفُضُه ويَرْفِضُه، والرَّفَضُ: الشَّيْءُ المتَفَرِّقُ[١].

والرَّافِضَة: فِرْقَة من الشيعة، والنِّسْبَةُ إِليهم رَافِضِيّ، وقَد سُمُّوا بذلك؛ لأَنَّهم تركوا زَيْدَ بنَ عَلِيّ[٢].

تعريف الرافضة في الاصطلاح:

اشتهرت تسميتهم بالرافضة؛ وذلك أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي تنسب إليه الزيدية، لما ظهر بالكوفة، سمع من بعض أصحابه الّذين بايعوه الطّعن على أبي بكر وعمر فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرّق عنه الّذين بايعوه فقال لهم: رفضتموني؟ قالوا: نعم فيقال: إنّهم سمّوا رافضةً، لقول زيد بن عليّ لهم رفضتموني[٣].

أصول الدين عند الشيعة أربعة:

١- التوحيد: ويعتقدون نفي صفات الله، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله في الآخرة.

٢- العدل: التّكذيب بالقدر، وأنّ اللّه لا يقدر أن يهدي من يشاء، ولا يقدر أن يضلّ من يشاء، وأنّه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وغير ذلك.

٣- النبوة: يرون أن للأئمة مقامًا أعلى من النبوة، والإمام معصوم كالأنبياء.

٤- الإمامة: يرون أنها أهم مطالب الدين وأنها ركن من أركان الإيمان، والإمام لطف من الله؛ ولا بدّ أن يكون معصومًا؛ لأنّه إذا لم يكن معصومًا لم يحصل به المقصود، وهم اثنا عشر إمامًا: أوّلهم عليّ بن

(١) ينظر: لسان العرب ٧/ ١٥٦.

(٢) تاج العروس١٨/ ٣٥٠.

(٣) ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥٢، ومنهاج السنة ٣/ ٤٧١.

أبي طالب رضي اللّه عنه، ويدّعون أنّه وصيّ النّبيّ صلى اللّه عليه وسلم، دعوى مجرّدةً عن الدّليل، ثمّ الحسن رضي اللّه عنه، ثمّ الحسين رضي اللّه عنه، ثمّ عليّ بن الحسين زين العابدين، ثمّ محمّد بن عليّ الباقر، ثمّ جعفر بن محمّد الصّادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ عليّ بن موسى الرّضيّ، ثمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن بن عليّ العسكريّ، ثمّ محمّد بن الحسن، ويغالون في محبّتهم، ويتجاوزون الحدّ(١).

فرق الشيعة:

أما الأشعري فترجع فرقهم إلى ثلاثة أصول:

١- الغلاة: وإنما سموا الغالية؛ لأنهم غلوا في علي وقالوا فيه قولًا عظيمًا، وتنقسم إلى خمس عشرة فرقة.

٢- الرافضة الإمامية: وتنقسم إلى أربع وعشرين فرقة.

٣- الزيدية: ينتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين، وتنقسم إلى ست فرق(٢).

وقد ذكر الشهرستاني أن أصولهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، ويندرج تحت كل فرقة فرقٌ، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه(٣).

(١) ينظر: منهاج السنة ١/ ٩٩، وشرح العقيدة الطحاوية، ص٢٩٩.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٥.

(٣) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني ١/ ١٤٧.

ثالثا: تعريف غدير خُمّ في اللغة:

غدير خُمّ مركب من كلمتين:

الأولى: كلمة غدير في اللغة:

قال ابن فارس: «(غَدَرَ) الْغَيْنُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تـرك الشَّـيْءِ ...، وَالْغَـدِيرُ: مُسْـتَنْقَعُ مَـاءِ الـمطَرِ، وَسُـمِّيَ بِـذَلِكَ لِأَنَّ السَّـيْلَ غَادَرَهُ، أَيْ تركهُ»(١).

«وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِـيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩]؛ أَي لَا يَترك، وغادَرَ وأَغْدَرَ بِمَعْنًى واحدٍ، والغَدِير: الْقِطْعَةُ مِنَ الماءِ يُغادِرُها السَّيْلُ أَي يَتركهَا؛ قَالَ ابْنُ سِيدَه: هَذَا قَوْلُ أَبي عُبَيْدٍ فَهُوَ إِذًا فَعِيل فِي مَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى اطِّراح الزَّائِدِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنه مِنَ الغَدْر لأَنه يَخُونُ وُرَّادَه فيَنْضُب عَنْهُمْ ويَغْدر بأَهله، فَيَنْقَطِعُ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِليه»(٢).

«والغَديرُ: مستنقع ماء المطر صغيرًا كان أو كبيرًا، ولا يبقى إلى القَيْظِ إلا ما يَتَّخِذُه الناس من عدّ أو حائرٍ، أو وجذٍ أو وقطٍ أو صهريجٍ»(٣).

الثانية: كلمة خُمّ:

«خَـمَّ البَيْـتَ والبِئْـرَ: كَنَسَـها...، وَفِـي الصِّـحاح: خَـمَّ البِئْـرَ يَخُمُّهـا بالضَّم، أَي: كَسَحَها ونَقَّاها، وَكَذلِكَ البَيْت إذا كَنَسْتَه: والاخْتِمام مِثْله، وخَمَّ النَّاقَـةَ يُخُمُّهـا خَمًّـا: حَلَبَهـا، وخَـمَّ اللَّحْـمُ يَخِـمّ، بالكَسْـر، ويَخُـمّ بالضَّـم خَمًّـا وخُمُومًا، وَهُوَ خَمٌّ، أَي: أَنْتَنَ، أَو تَغَيَّرت رائِحَتُهُ، وخَمَّ اللَّبَنُ خَمًّا: غَيَّره خُبثُ رائِحَةِ السِّقاء، وَأَفْسَدَه، كأَخَمَّ فيهمَا.

والمخَمَّةُ بالكَسْر: المكْنَسَة، والخُمَامَةُ، بالضَّمّ: الكُنَاسَة، مثل القُمامة،

(١) معجم مقاييس اللغة ٤-٤١٣.

(٢) لسان العرب ٥-٩.

(٣) العين ٤-٣٩٠.

وَأَيْضًا، مَا يُخَم من تُرابٍ»[١].

«خَمَّ الْخَاءُ وَالميمُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا تَغَيُّرُ رَائِحَةٍ، وَالْآخَرُ تَنْقِيَةُ شَيْءٍ، فَالْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ خَمَّ اللَّحْمُ، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ. وَالثَّانِي: قَوْلُهُمْ: خُمَّ الْبَيْتُ إِذَا كُنِسَ، وَخُمَامَةُ الْبِئْرِ: مَا يُخَمُّ مِنْ تُرَابِهَا إِذَا نُقِّيَتْ، وَبَيْتٌ مَخْمُومٌ: مَكْنُوسٌ، وَيُقَالُ: هُوَ مَخْمُومُ الْقَلْبِ، إِذَا كَانَ نَقِيَّ الْقَلْبِ مِنْ كُلِّ غِشٍّ وَدَخَلٍ»[٢].

ثانيا: غدير خُمّ:

يُطلق على موضع بين مكة والمدينة يقع شرق الجحفة.

خمّ اسم رجل صبّاغ أضيف إليه الغدير الذي هو بين مكة والمدينة بالجحفة، وقيل: هو على ثلاثة أميال من الجحفة، وقيل: إن خمّا اسم غيضة هناك، وبها غدير نسب إليها.

قال: وخمّ موضع تصب فيه عين بين الغدير والعين، وبينهما مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل: ودون الجحفة على ميل غدير خُمّ، ووادية يصب في البحر، لا نبت فيه غير المرخ والثّمام، والأراك والعشر، وغدير خُمّ هذا من نحو مطلع الشمس لا يفارقه ماء المطر أبدًا[٣].

قال ابن كثير: «إنّه عليه السلام خطب بمكان بين مكّة والمدينة مرجعَه من حجّة الوداع قريب من الجحفة -يقال له غدير خمّ-»[٤].

رابعا: حديث غدير خُمّ:

روى مسلم في صحيحه بسنده إلى يزيد بن حيّان قال: «انْطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِم إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَلما جَلَسْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، رَأَيْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم،

(١) تاج العروس ٣٢-١٢٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢-١٥٦.

(٣) ينظر: معجم البلدان ٢-٣٨٩.

(٤) البداية والنهاية ٥-٢٠٨.

وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ، لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدِّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، وَاللهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي وَقَدُمَ عَهْدِي، وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم، فَمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوا، وَمَا لَا فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ، ثُمَّ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ»[1].

وقد وردت زيادة في غير الصحيح منها:

ما روى النسائي عن سعيد بن وهب قال: ((قال عليّ في الرّحبة: أَنْشُدُ بِاللهِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ وَلِيُّ المؤْمِنِينَ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: قَامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةٌ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ، وَقَالَ عَمْرٌو ذُو مَرٍّ: أَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ))[2].

وروى ابن ماجه عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: ((أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلم فِي حَجَّتِهِ الَّتِي حَجَّ، فَنَزَلَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَأَمَرَ

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى ٨٤٢٩.

الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَذَا وَلِيُّ مَنْ أَنَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ))[١].

وروى أحمد في المسند عن زيد بنِ يُثَيْعٍ قالا: ((نشد علي الناس في الرَّحْبة: من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خُمّ إلا قام؟ قال: فقام من قِبَل سعيد ستة، ومِن قبَل زيد ستة، فشهدَوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي يوم غدير خُمّ: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه))[٢].

وعند الحاكم عن عليّ رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه صلّى الله عليه وسلم: ((رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ))، هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه[٣].

وهذا اللفظ ضعفه أهل العلم، فقد قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه[٤].

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا»[٥].

(١) أخرجه ابن ماجه ١١٦ وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره.

(٢) مسند أحمد ٢/ ١٨ قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٣) مستدرك الحاكم ٣/ ١٣٤، وأخرجه الترمذي (٣٧١٤) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

(٤) ينظر: الضعفاء، للعقيلي ٤/ ٢١٠، وتلخيص المستدرك، للذهبي ٣/ ١٣٦٣.

(٥) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص٤٥٥، وينظر: ضعيف سنن الترمذي، ص٤٩٧.

المبحث الأول

دلالة حديث الغدير عند أهل السنة والجماعة

إن من أصول أهل السنة والجماعة محبةَ أهل بيته صلى الله عليه وسلم وتوقيرهم كما أوصى بذلك سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في حديث غدير خُمّ، ودلالتُه من وجوه:

الأول: محبة أهل البيت واحترامهم وتوقيرهم وإكرامهم:

إن محبة أهل البيت فرض واجب على كل مسلم، وكذلك احترامهم وتوقيرهم وإكرامهم، وأن يحفظ فيهم وصية النبي صلى الله عليه وسلم، حيث أوصى بمحبتهم والإحسان إليهم، وتعظيم حقهم، والحذر من الإساءة إليهم وبغضهم، فمحبتهم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم، وبغضهم ذنب عظيم كما قال صلى الله عليه وسلم: ((وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي))، وهذا حبّ زائد على المحبة لله، ويختص به آل البيت قرابة النّبيّ عليه الصّلاة والسلام لمكانتهم من النبي صلى الله عليه وسلم[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا عقيدة السلف: «ويحبّون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتولّونهم، ويحفظون فيهم وصيّة رسول الله صلى الله عليه وسلم: حيث قال يوم غدير خمّ: ((أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي)). وقال أيضًا للعبّاس عمّه . وقد اشتكى إليه أنّ بعض قريش يجفو بني هاشم، فقال: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ؛ للهِ وَلِقَرَابَتِي))[2]، ويتولّون أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمّهات

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين ٢/ ٢٧٦.

(٢) الترمذي ٤٠٩٢بنحوه، وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند ٢٩/ ٥٦.

المؤمنين، ويؤمنون بأنّهنّ أزواجه في الآخرة»[١].

وقال: «ولا ريب أنّ لآل محمّد صلى اللّه عليه وسلم حقًّا على الأمّة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقّون من زيادة المحبّة والموالاة ما لا يستحقّه سائر بطون قريش، كما أنّ قريشًا يستحقّون من المحبّة والموالاة ما لا يستحقّه غير قريش من القبائل»[٢].

قال القرطبي (٦٥٦هـ): «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي – ثلاثًا– ، هذه الوصية، وهذا التأكيد العظيم يقتضي: وجوب احترام آل النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته، وإبرارهم، وتوقيرهم، ومحبتهم وجوب الفروض المؤكدة التي لا عذر لأحد في التخلف عنها، هذا مع ما عُلم من خصوصيتهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبأنَّهم جزء منه، فإنَّهم أصوله التي نشأ منها، وفروعه التي تنشأ عنه، كما قال صلى الله عليه وسلم: فاطمة بضعة مني، يريبني ما يريبها»[٣].

قال الآجري (٣٦٠هـ) «باب إيجاب حبّ بني هاشم أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وسلم على جميع المؤمنين ...، واجبٌ على كلّ مؤمن ومؤمنة محبّة أهل بيت رسول اللّه صلّى الله عليه وسلم: بنو هاشم، عليّ بن أبي طالب وولده وذرّيّته، وفاطمة وولدها وذرّيّتها، والحسن والحسين وأولادهما وذرّيّتها، وجعفر الطّيّار وولده وذرّيّته، وحمزة وولده، والعبّاس وولده وذرّيّته، رضي اللّه عنهم، هؤلاء أهل بيت رسول اللّه صلّى الله عليه وسلم، واجب على المسلمين محبّتهم وإكرامهم، واحتمالهم وحسن مداراتهم، والصّبر عليهم، والدّعاء لهم، فمن أحسن من أولادهم وذراريّهم، فقد تخلّق بأخلاق

(١) شرح الواسطية، للهراس – المقدمة.

(٢) منهاج السنة ٤–٥٩٩، والحديث أخرجه البخاري ٣٧١٤، ومسلم ٢٤٤٩.

(٣) المفهم لما أشكل من صحيح مسلم ٣/ ٣٠٤.

سلفه الكرام الأخيار الأبرار»[1].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ): محبة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم واجبة وفرض على كل مسلم من وجوه:

منها: أولًا لإسلامهم، وفضلهم، وسوابقهم.

ومنها: لِما تميزوا به من قرب النبي صلى الله عليه وسلم، واتصالهم بنسبه.

ومنها: لِما حث عليه ورغب فيه.

ولِما في ذلك من علامة محبة الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

الثاني: التوسط في حقهم دون غلوّ أو جفاء:

النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتوقير آل بيته وتعظيم حقهم والتوسط في شأنهم، وهذا لا يدل على عصمتهم رضي الله عنهم والغلو فيهم، وإنما يدل على وجوب محبتهم وتعظيم حقهم ومكانتهم، فلم يدل قوله صلى الله عليه وسلم: إن أهل بيته معصومون، وإن أقوالهم كالقرآن يجب أن يعمل بها، كما تدعيه الرافضة، فإنهم ليسوا معصومين، بل هم يخطئون كما يخطئ غيرهم، ويصيبون كما يصيب غيرهم، ولكنْ تأكيد لحق قرابة النبي صلى الله عليه وسلم، فيُعرف لهم حقهم، ولا يظلمون، ولا يعتدى عليهم، فكل إنسان مؤمن له حق على أخيه، لا يحق له أن يعتدي عليه، ولا أن يظلمه؛ لكن لآل النبي صلى الله عليه وسلم حقٌّ زائد على حقوق غيرهم من المسلمين[3].

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من الغلو بكل صوره فقال:

---

(١) الشريعة ٥/ ٢٧٦.

(٢) ينظر: التنبيهات اللطيفة، للسعدي، ص١١٨.

(٣) ينظر: شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين ٣/ ٢٢٧.

((إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ))[١].

فمحبة آل البيت لا بد أن توزن بميزان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، دون غلوّ أو شطط، والغلو مذموم فهو: «مجاوزة الحد بأن يزاد الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق»[٢].

وقد حذر عليّ رضي اللّه عنه من الغلو فيه: ((هَلَكَ فِيَّ رَجُلَانِ مُحِبٌّ مُفْرِطٌ وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يُقَرِّظُنِي بِمَا لَيْسَ فِيّ، وَمُبْغِضٌ يَحْمِلُهُ شَنَآنِي عَلَى أَنْ يَبْهَتَنِيَ))[٣].

وقال زين العابدين علي بن الحسين محذرًا من الغلو آل البيت: «أحبّونا حبّ الإسلام للّه عزّ وجلّ؛ فإنّه ما برح بنا حبّكم حتّى صار علينا عارًا»[٤].

قال الفضيل بن مرزوق سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل يغلو فيهم: ((وَيْحَكَ، أَحِبُّونَا لِلَّهِ، فَإِنْ أَطَعْنَا اللَّهَ فَأَحِبُّونَا، وَإِنْ عَصَيْنَا اللَّهَ فَأَبْغِضُونَا، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ نَافِعًا أَحَدًا بِقَرَابَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم بِغَيْرِ طَاعَةٍ لَنَفَعَ بِذَلِكَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قُولُوا فِينَا الْحَقَّ، فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِيمَا تُرِيدُونَ، وَنَحْنُ نَرْضَى مِنْكُمْ))[٥].

وقد قال علي رضي الله عنه مبينًا مكانة الشيخين أبي بكر وعمر

(١) مسند الإمام أحمد ٥/ ٢٩٨، السنن الكبرى، للنسائي ٤/ ١٧٨، سنن ابن ماجه ٤/ ٢٢٨، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٣٢٨.

(٣) السنة، لعبد الله بن أحمد ص٥٩٨، السنة، لابن أبي عاصم ٢/ ٤٧٧.

(٤) حلية الأولياء ٣/ ١٣٦، تاريخ دمشق ٤١/ ٣٩٢، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨/ ١٤٨١.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي ٨/ ١٤٨٣.

رضي الله عنهما، وأنه لا يقدم عليهما في الفضل: ((لَا يُفَضِّلُنِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَوْ لَا أَجِدُ أَحَدًا يُفَضِّلُنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، إِلَّا وَجَلَدْتُهُ جَلْدَ حَدِّ المفْتَرِي))[1].

ويوضح ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) أن أصل الغلوّ في آل البيت ظهر على يد ابن سبأ اليهودي: قال الطحاوي (٣٢١هـ): «ومن أحسن القول في أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم، وأزواجه الطّاهرات من كلّ دنس، وذرّيّاته المقدّسين من كلّ رجس فقد برئ من النّفاق»، وإنّما قال الشّيخ رحمه اللّه: فقد برئ من النّفاق؛ لأنّ أصل الرّفض إنّما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرّسول صلّى اللّه عليه وسلم، كما ذكر ذلك العلماء، فإنّ عبد اللّه بن سبأ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، ثمّ لما قدم عليّ الكوفة أظهر الغلوّ في عليّ والنّصر له، ليتمكّن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قتله، فهرب منه[2].

ويوضح ابن كثير أن تقديمهم ومحبتهم مقرون باتّباع السنة: «ولا تنكر الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم، فإنّهم من ذرّيّة طاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض، فخرًا وحسبًا ونسبًا، ولا سيّما إذا كانوا متّبعين للسّنّة النّبويّة الصّحيحة الواضحة الجليّة، كما كان عليه سلفهم، كالعبّاس وبنيه، وعليّ وأهل بيته وذرّيّته، رضي الله عنهم أجمعين. وقد ثبت في الصّحيح: أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم قال في خطبته بغدير خمّ: ((إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِي،

(١) السنة، لأبي عاصم ٢/ ٥٧٥.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ص٤٩٠.

وَإِنَّهُمَا لم يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ))»[١].

الثالث: أن وجوب محبة آل البيت وفضلهم فرع عن إسلامهم وإيمانهم بالله تعالى:

فالمحبة والتقدير مشروط بإسلامهم، فلا تشرع محبة كفارهم بإجماع المسلمين كأعمام، النبي صلى الله عليه وسلم أبي لهب وأبي طالب وغيرهما من بني هاشم ممن لم يسلم.

وكذلك من نقص في استقامته منهم فإنه يوالى بقدر إيمانه واستقامته، ولا تشرع له المحبة المطلقة لمجرد نسبه، وكذلك حفظُهم حدودَ الشريعة، فمَنْ اقترف حَدَّاً من حدود الله؛ أُقيمَ عليه، كما قرّر ذلك النبيّ صلى الله عليه وسلم بقوله: ((وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا))[٢]، فدل أن النسب والقرابة لا تعصم صاحبها من إقامة الحدود.

وكذلك ما راوه أبو هريرة رضي الله عنه قَالَ: ((قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عبد المطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسَ بْنَ عبد المطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا))[٣].

وهنا تدرّج عليه السلام بنداء عشيرته وأقاربه ثم خصّ بالمناداة عمّه، وعمّته، وابنته سيدة نساء العالمين وأقرب الناس إليه، أنه لا يشفع لهم

(١) تفسير ابن كثير ٧/ ٢٠١.

(٢) البخاري ٦٧٨٨، ومسلم ١٦٨٨.

(٣) مسلم ٣٥١.

لقرابتهم ولا يغني عنهم من الله شيئًا فالنسب والقرابة وحدهما لا يغنيان عن المرء من الله شيئًا.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ): «فإذا صرح وهو سيد المرسلين بأنه لا يغني شيئًا عن سيدة نساء العالمين، وآمن الإنسان أنه صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا الحق، ثم نظر فيما وقع في قلوب خواص الناس اليوم، تبين له التوحيد وغربة الدين»[١].

فبيَّن صلى الله عليه وسلم أنه لا يعوّل على النسب والقرابة، ولا تنجي من عذاب الله، ولا تدخل الجنة، ولا تقرب إلى الله وحدها، وإنما الذي يقرب إلى الله، ويدخل الجنة، وينجي من النار برحمة الله، هو طاعة الله، وتحقيق عبادته وحده لا شريك له، وأما ما يقدر عليه صلى الله عليه وسلم من أمور الدنيا فلا يبخل بها عنهم، كما قال: ((سلوني من مالي ما شئتم))[٢].

وكذلك من نقص في تدينه واستقامته، وتعظيم الشريعة فله الموالاة والمحبة بحسب نصيبه من الاستقامة ولزوم السّنّة، موالاة تليق بحاله، لبقائه في الإسلام، مع القيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إنّما يفضّل الإنسان بإيمانه وتقواه؛ لا بآبائه ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم، فإنّ اللّه خلق الجنّة لمن أطاعه وإنْ كان عبدًا حبشيًّا، وخلق النّار لمن عصاه ولو كان شريفًا قرشيًّا، وأيضًا فإنّ اللّه لم يُثنِ على أحد بمجرّد نسبه، بل إنّما يثني عليه بإيمانه وتقواه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣][٣].

---

(١) التوحيد، ص٤٧.

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، ص٢١٦.

(٣) ينظر: الفتاوى ٢٨/ ٥٤٣ ، منهاج السنة٤/ ٣٥٣.

قال ابن حزم (٤٥٦هـ): «فصح ضرورة أنه لا ينتفع أحد بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من نبي من الأنبياء والرسل عليهم السّلام، ولو أن النّبي ابنه أو أبوه وأمه نبية، وقد نص الله تعالى في ابن نوح، ووالد إبراهيم، وعم محمّد على رسل الله الصّلاة والسّلام ما فيه الكفاية ...، ولا جزاء في الآخرة إلّا على عمل، ولا ينتفع عند الله تعالى بالأرحام ولا بالولادات، وليست الدّنيا دار جزاء، فلا فرق بين هاشمي وقرشي، وعربي وعجمي، وحبشي وابن زنجية، والكرم والفوز لمن اتّقى الله عز وجل ...، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((كرم الرجل دينه، وحسبه وخلقه، وإن كان فارسيًّا أو نبطيًّا»[١].

ويوضح شيخ الإسلام ذلك بقوله: وليس في القرآن مدح أحد لمجرّد كونه من ذوي القربى وأهل البيت، ولا الثّناء عليهم بذلك، ولا ذكر استحقاقه الفضيلة عند اللّه بذلك، ولا تفضيله على من يساويه في التّقوى بذلك، وهذا من تمام تحقيق أنّ النّسب الشّريف قد يقترن به المدح تارةً إن كان صاحبه من أهل الإيمان والتّقوى، وإلّا فإنّ ذمّ صاحبه أكثر، كما كان الذّمّ لمن ذمّ من بني إسرائيل وذرّيّة إبراهيم[٢].

الرابع: المراد بآل بيته، وهم من تحرم عليهم الصدقة من بني هاشم:

ففي قول زيد رضي الله عنه بيان للمراد بآل البيت عندما سأله حصين: ((ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرَّم الصدقة قال: نعم)).

(١) الفصل ٤/ ١١٩.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٨/ ٢٢١.

فدل الحديث على أن المراد بآل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم: هم من تحرم عليهم الصّدقة، وهم أزواجه وذريّته، وكلّ مسلم ومسلمة من نسل عبد المطلب، وهم بنو هاشم بن عبد مناف.

وجاء في الرواية الثانية لمسلم: ((فَقُلْنَا: مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ؟ نِسَاؤُهُ؟ قَالَ: لَا، وَايْمُ اللَّهِ! إِنَّ المرْأَةَ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ الْعَصْرَ مِنَ الدَّهْرِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَتَرْجِعُ إِلَى أَبِيهَا وَقَوْمِهَا، أَهْلُ بَيْتِهِ أصله، وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده))[1].

وظاهر الرواية الثانية أن نساءه ليسن من آل بيته، والصواب دخول أزواجه في آل بيته.

قال النووي: «وأمّا قوله في الرّواية الأخرى: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصّدقة قال: وفي الرّواية الأخرى فقلنا: من أهل بيته نساؤه؟ قال: لا فهاتان الروايتان ظاهرهما التّناقض، والمعروف في معظم الرّوايات في غير مسلم أنّه قال: نساؤه لسن من أهل بيته: فتتأوّل الرّواية الأولى على أنّ المراد إنهن من أهل بيته الذين يساكنونه ويعولهم، وأمر باحترامهم وإكرامهم، وسمّاهم ثقلًا، ووعظ في حقوقهم وذكّر، فنساؤه داخلات في هذا كلّه، ولا يدخلن فيمن حرم الصّدقة، وقد أشار إلى هذا في الرّواية الأولى بقوله: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصّدقة»[2].

قال ابن كثير: «هكذا وقع في هذه الرّواية، والأُولى أَولى، والأخذ بها أحرى، وهذه الثّانية تحتمل أنّه أراد تفسير الأهل المذكورين في الحديث الّذي رواه، إنّما المراد بهم آله الّذين حرموا الصّدقة، أو أنّه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط، بل هم مع آله، وهذا الاحتمال أرجح؛ جمعًا بينها وبين

(١) صحيح مسلم (٢٤٠٨) ٤/ ٨٧٤.

(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي ١٥/ ١١٨.

الرّواية الّتي قبلها، وجمعًا أيضًا بين القرآن والأحاديث ...، واللّه أعلم ثمّ الّذي لا يشكّ فيه من تدبّر القرآن أنّ نساء النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فإنّ سياق الكلام معهنّ؛ ولهذا قال تعالى بعد هذا كلّه: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ [الأحزاب: ٣٤] أي: اعملن بما ينزل اللّه على رسوله في بيوتكنّ من الكتاب والسّنّة، قاله قتادة وغير واحد، واذكرن هذه النّعمة الّتي خصصتنّ بها من بين النّاس، أنّ الوحي ينزل في بيوتكنّ دون سائر النّاس»(١).

فدخول أزواجه في أهل بيته دلّ عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ۝٣٣ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ [الأحزاب: ٣٣-٣٤].

قال ابن القيم: «فدخلن في أهل البيت؛ لأن هذا الخطاب كله في سياق ذكرهن، فلا يجوز إخراجهن في شيء منه»(٢).

قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ): «والحاصل أن أهل بيت السّكنى داخلون في الآية؛ لأنهم المخاطبون بها، ولما كان أهل بيت النّسب تخفى إرادتهم منها بيّن صلى الله عليه وسلم بما فعله مع من مرّ أن المراد من أهل البيت هنا ما يعم أهل بيت سكناه كأزواجه وأهل بيت نسبه، وهم جميع بني هاشم والمطلب، وقد ورد عن الحسن من طرق بعضها سنده حسن: وأنا

(١) تفسير ابن كثير ٦/ ٤١٥.

(٢) جلاء الأفهام ٢١٩.

من أهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، فبيت النّسب مراد في الآية كبيت السّكنى، ومن ثمّ أخرج مسلم عن زيد بن أرقم أنه لما سئل أنساؤه من أهل بيته؟ فقال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الله الصّدقة عليهم، فأشار إلى أن نساءه من أهل بيت سكناه الّذين امتازوا بكرامات وخصوصيات أيضًا لا من أهل بيت نسبه، وإنّما أولئك من حرمت عليهم الصّدقة»[1].

فآل بيت النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم على الصحيح: يدخل فيهم مَن تَحرُم عليهم الصَّدقةُ، من ذريته، وكلُّ مسلم ومسلمةٍ من بني هاشم بن عبد مناف، وقيل: بني المطلب بن عبد مناف.

الخامس: دلالة الحديث على فضل علي رضي الله عنه:

كان عليّ أحد العشرة المشهود لهم بالجنّة، وأحد السّتّة أصحاب الشّورى، وكان ممّن توفّي رسول اللّه، صلى الله عليه وسلم وهو راضٍ عنهم، وكان رابع الخلفاء الرّاشدين، وهو أوّل من أسلم من الغلمان، هاجر عليّ بعد خروج رسول اللّه صلى الله عليه وسلم من مكّة، وكان قد أمره بقضاء ديونه وردّ ودائعه، ثمّ يلحق به، فامتثل ما أمره به، ثمّ هاجر وشهد المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم، زوّجه النبي صلى الله عليه وسلم بفاطمة بعد وقعة بدر، فولد له منها حسنٌ وحسينٌ ومحسّنٌ، ومناقبه معروفة في كتب الصحاح والسنن.

وقد دل هذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في موضع غدير خُمّ، وجمع الصحابة، والباعث لذلك بيان مكانة علي رضي الله عنه وفضله، ومكانة آل البيت وفضلهم، ومعرفة حقهم، فأهل السنة والجماعة، عرفوا لعليٍّ قدره، ومنزلته وفضله، فأقرُّوا له بالموالاة والمحبة،

(١) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ٢/ ٤٢٥.

ولذريته عملًا بما أوصى بهم: ((وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي)).

وأهل السنة والجماعة يعرفون له مكانته دون غلوّ أو شطط، وعلي وآل بيته لا يرضون من غالى فيهم ورفع منزلتهم فوق ما أنزلهم الله، ووصفهم بالعصمة كما تقدم، وكذلك علي لا يقدم أحدًا من الصحابة على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم جميعًا، وكذلك بنيه رضي الله عنهم.

المبحث الثاني

موقف الشيعة الاثني عشرية من حديث الغدير

حديث غدير خُمّ له شأن عند الشيعة، تمسكوا به وجعلوا له دلالات لم يدل عليها لفظ الحديث، ويتضح استدلالهم من وجوه:

الأول: زعْم الشيعة دلالة الحديث على ثبوت الولاية لعلي رضي الله عنه:

زعم الشيعة الاثنا عشرية أن حادثة الغدير تدل دلالة صريحة على ثبوت الولاية لعلي رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص، فاهتموا بجمع طرقه وتتبعها، بل خصّوه بالتأليف، ومن هؤلاء الأميني (١٣٩٠هـ)، في كتابه (الغدير في الكتاب والسنة والأدب)، فقد توسع في جمع الروايات وكل ما يتعلق بحادثة الغدير، وقلّ أن يخلو مؤلف من مؤلفاتهم إلا ورد ذكر حادثة الغدير، ويستدلون بلفظ الحديث: ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، وهذا اللفظ يعني النص على إمامة علي رضي الله عنه.

قال الأميني: «إن للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث، لتتداوله الألسن وتلوكه أشداق الرواة، حتى يكون حجَّة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبليغ في حين مزدحم الجماهير عند منصرف نبيِّه صلى الله عليه وآله من الحج الأكبر، فنهض بالدعوة ...، وأسمع الجميع وأمر بتبليغ الشاهد الغائب؛ ليكونوا كلهم رواة هذا الحديث، وهم يربُون على مائة ألف، ولم يكتف سبحانه بذلك كله حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تُتلى ...، ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كل حين، وليعرفوا رُشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم أن يأخذوا عنه معالم دينهم، ولم يزل مثل هذه العناية لنبينا الأعظم صلى الله عليه وآله، حيث استنفر أُمم الناس للحج في سنته تلك، فالتحقوا به ثبًا ثبًا، وكراديس كراديس، وهو صلى الله عليه وآله يعلم أنه سوف يبلّغهم في

منتهى سفره نبأً عظيمًا، يقام به صرح الدين، ويشاد علاليه، وتسود به أمّته الأُمم...، ولهذه الغاية بعينها لم يبرح أئمة الدين سلام الله عليهم يهتفون بهذه الواقعة، ويحتجّون بها لإمامة سلفهم الطاهر، كما لم يفتأ أمير المؤمنين صلوات الله عليه بنفسه يحتجّ بها طيلة حياته الكريمة، ويستنشد السامعين لها من الصحابة الحضور في حجّة الوداع في المنتديات ومجتمعات لفائف الناس، كل ذلك لتبقى غضَّةً طريَّةً، بالرغم من تعاور الحقب والأعوام»[١].

وقال الطوسي (٤٦٠هـ): «فلا يقبل توحيده إلا بالاعتراف لنبيه صلى الله عليه وآله بنبوته، ولا يقبل دينًا إلا بولاية من أمر بولايته، ولا تنتظم أسباب طاعته إلا بالتمسك بعصمه وعصم أهل ولايته، فأنزل على نبيه صلى الله عليه وآله في يوم الدوح ما بين به عن إرادته في خلصائه وذوي اجتبائه أمره بالبلاغ، وترك الحفل بأهل الزيغ والنفاق، وضمن له عصمته منهم، وكشف من خبايا أهل الريب وضمائر أهل الارتداد ما رمز فيه، فعقله المؤمن والمنافق فأعز معز، وثبت على الحق ثابت، وازدادت جهلة المنافق، وحمية المارق، ووقع العض على النواجد والغمز على السواعد، ونطق ناطق ونعق ناعق، ونشق ناشق، واستمر على مارقته مارق، ووقع الإذعان من طائفة باللسان دون حقائق الايمان، ومن طائفة باللسان وصدق الإيمان، وكمل الله دينه وأقر عين نبيه صلى الله عليه وآله والمؤمنين والمتابعين، وكان ما قد شهده بعضكم وبلغ بعضكم، وتمت كلمة الله الحسني للصابرين، ودمر الله ما صنع فرعون وهامان، وقارون وجنودهم وما كانوا يعرشون»[٢].

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب ١/ ٣٩.

(٢) مصباح المتهجد، ص٧٥٤، مصباح المتهجد، للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن =

ويصف العياشي يوم الغدير قائلًا: «لما نزلت هذه الآية بالولاية أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالدوحات دوحات غدير خُمّ فقمت، ثم نودي الصلاة جامعة، ثم قال: أيها الناس ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، ربِّ والِ من والاه وعاد من عاداه، ثم أمر الناس ببيعته وبايعه الناس، لا يجيء أحد إلا بايعه، ولا يتكلم حتى جاء أبو بكر، فقال: يا أبا بكر بايع عليًّا بالولاية، فقال: من الله ومن رسوله؟ فقال: من الله ومن رسوله ثم جاء عمر فقال: بايع عليًّا بالولاية به، فقال: من الله ومن رسوله؟ فقال: من الله ومن رسوله، ثم ثنى عطفيه فالتقيا فقال لأبي بكر: لشد ما يرفع بضبعي ابن عمه ثم خرج هاربًا من العسكر، فما لبث أن رجع إليَّ النبي عليه وآله السلام فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله إني خرجت من العسكر لحاجة فرأيت رجلًا عليه ثياب بيض لم أرَ أحسن منه، والرجل من أحسن الناس وجهًا وأطيبهم ريحًا فقال: لقد عقد رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عقدًا لا يحله إلا كافر، فقال: يا عمر أتدري من ذاك؟ قال: لا، قال: ذاك جبرئيل عليه السلام، فاحذر أن تكون أول من تُحِلَّه فتكفر، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: لقد حضر الغدير اثنا عشر ألف رجل يشهدون لعلي بن أبي طالب عليه السلام، فما قدر على أخذ حقه، وإن أحدكم يكون له المال وله شاهدان فيأخذ حقه، فإن حزب الله هم الغالبون في علي عليه السلام»[1].

فأقوالهم تدل: أن حادثة الغدير منصرف الحجيج، وأنهم جميعًا شاهدوا

=

بن علي بن الحسن الطوسي، المشتهر بشيخ الطائفة، والشيخ الطوسي ٣٨٥-٤٦٠هـ.

(١) تفسير العياشي ١/ ٣٦٠.

الحدث وروا الحديث، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم أنه سيبلغ في منتهى سفره أمرًا عظيمًا، ونبأً يقوم عليه عماد الدين، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلن ولاية علي رضي الله عنه من بعده، ولا يقبل دينًا إلا بولاية.

الثاني: أن الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ ما نزل في الولاية في حادثة الغدير:

قالوا: إن الله تعالى أنزل الآية: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة: ٦٧]، فالله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ الولاية، وأن الآية نزلت في ذلك، وأمره أن ينصب عليهم عليًّا إمامًا، فقام خطيبًا وقال: ((يا أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنتُ مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه، وأحبَّ من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، فقال عمر: بخٍ بخٍ، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، المراد بالمولى هنا أولى بالتصرف))[١].

قال ابن المطهر: «اتفقوا على نزولها في علي ...، ومن تفسير الثعلبي قال: معناه: بلغ ما أنزل إليك من ربك في فضل علي، فلما نزلت هذه الآية أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد علي، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، والنبي صلى الله عليه وسلم مولى أبي بكر وعمر وباقي الصحابة بالإجماع، فيكون علي مولاهم، فيكون هو الإمام»[٢].

(١) منهاج الكرامة ضمن منهاج السنة ٧/ ٣١٣.

(٢) منهاج الكرامة ضمن منهاج السنة ٧/ ٣١.

وجاء في (شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار) أن ولاية علي آخر الفرائض نزولًا في القرآن: «إن آخر ما أنزل الله من الفرائض ولاية علي عليه السلام، فخاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلغها الناس أن يكذبوه، ويرتد أكثرهم حسدًا له لما علمه في صدور كثير منهم له...، فلما قضى حجه وانصرف وصار إلى غدير خُمّ أنزل الله عز وجل عليه: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فقام بولاية علي عليه السلام ونص عليه كما أمر»[1].

فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تخوّف من إعلان ولاية علي في حجة الوداع، وأخر ذلك إلى وصوله غدير خُمّ.

ويوضح المفيد، (٤١٣هـ) أن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد تأخير البلاغ بالولاية إلى غدير خُمّ: «تقدم الوحي إليه في ذلك من غير توقيت له، فأخره لحضور وقت يأمن فيه الاختلاف منهم عليه، وعلم الله أنه إن تجاوز غدير خُمّ انفصل عنه كثير من الناس إلى بلادهم وأماكنهم وبواديهم، فأراد الله أن يجمعهم لسماع النص على أمير المؤمنين تأكيدًا للحجة عليهم فيه، فأنزل جلت عظمته عليه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة: ٦٧]، يعني في استخلاف علي بن أبي طالب أمير المؤمنين»[2].

ويؤكد ذلك العياشي في تفسيره: «أمر الله تعالى نبيه محمدًا صلى الله

(١) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي، ص١٠٥، (مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: السيد محمد الحسيني، الثانية، ١٤٣١هـ).

(٢) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ١/ ١٧٥، المفيد محمد بن محمد النعمان العكبري، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.

عليه وآله أن ينصب عليًّا عليه السلام علمًا للناس ليخبرهم بولايته، فتخوّف رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقولوا: حامى ابن عمه، وأن تطغوا في ذلك عليه فأوحى الله إليه: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله بولايته يوم غدير خُمّ»[1].

وهنا جمعوا بين افتراءات باطلة: أن الآية نزلت في الولاية، وأن الولاية آخر الفرائض نزولًا، وأن النبي صلى الله عليه وسلم تخوّف من تبليغ الولاية خوفًا من العصيان والتمرد.

الثالث: إكمال الدين بولاية علي رضي الله عنه:

قالوا: إن الله تعالى أكمل الدين بولاية علي، فنزل في حادثة الغدير قول الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

ويقول المجلسي (١١١١هـ): «روى عن سليم قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله دعا الناس بغدير خُمّ، فأمر بما كان تحت الشجر من الشوك فقُمَّ، وكان ذلك يوم الخميس، ثم دعا الناس إليه وأخذ بضبع علي بن أبي طالب فرفعها حتى نظرت إلى بياض إبط رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه، وانصرْ من نصره واخذلْ من خذله، قال أبو سعيد: فلم ينزل حتى نزلت هذه الآية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ

(١) تفسير العياشي ١/ ٣٣٢-٣٣١. محمد بن مسعود العياشي، الجزء: ١، الوفاة: ٣٢٠، المجموعة: مصادر التفسير عند الشيعة، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي.

وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ [المائدة: ٣]، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي وبولاية علي عليه السلام من بعدي»[1].

ويؤكد السبحاني أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الوصيّ بعده علي بن أبي طالب، ثم الأئمة من بعده، «فلا يسوغ للنبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم حشر الجماهير في حرّ الرمضاء إلاّ أن تكون الخطبة حول أمر خطير تناط به حياة الإسلام وكيان المسلمين، وهي تعيين الوصي بعده وإضفاء الولاية العامة على من بعده...، ومن عجائب الأمور أنّ الشيعة قد ذهبت إلى أنّ عدد الخلفاء بعد النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم هو اثنا عشر خليفة...، هذه النصوص تثبت أنّ صيغة الحكومة والإمامة عند النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم كانت هي التنصيص، وقد نصّ على عليّ عليه السّلام وهو نصَّ على ولده الحسن عليه السّلام، وهو على أخيه الحسين عليه السّلام، وتوالت الأوصياء حسب التنصيص إلى اثني عشر إمامًا، وعلى ضوء ذلك اتّفقت الشيعة على أنّ الأئمّة الاثني عشر خلفاء الرسول، وأنّهم منصوبون من اللّه لزعامة الأمة، وقد نصّ الرسول على عددهم بل وعلى أسمائهم كما ونصّ كل خليفة سابق منهم على الخليفة من بعده ...، أوّلهم الإمام عليّ بن أبي طالب، ابن عمّ الرسول وصهره تربّى في

(١) بحار الأنوار ٣٧/ ١٩٥، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي (قدس الله سره)، الجزء السابع والثلاثون، مؤسسة الوفاء بيروت، لبنان، تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، السيد كاظم الموسوي الميامي، الطبعة: الثانية المصححة، سنة الطبع: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

حجره...»[١].

الرابع: استدلال الشيعة بلفظ الحديث:

قال صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

فيرون أنه دال بالنص على إمامة علي رضي الله عنه وعصمته، فقد قرن النبي صلى الله عليه وسلم العترة بكتاب الله، والعترة هي علي وذريته، فيجب التمسك بأقوالهم وطاعتهم؛ مما يدل على إمامة أولهم علي رضي الله عنه، وقد استدلوا بلفظ الحديث: ((اللهم أدِر الحق معه حيث دار))، فزعموا أن عليًّا رضي الله عنه معصوم في قوله وفعله.

قال الصدوق (٣٨١هـ): «والعترة علي بن أبي طالب وذريته من فاطمة، وسلالة النبي صلى الله عليه وسلم، وهم الذين نص الله تبارك وتعالى عليهم بالإمامة على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وهم اثنا عشر، أولهم علي وآخرهم القائم عليه السلام على جميع ما ذهبت إليه العرب من معنى العترة، وذلك أن الأئمة عليهم السلام من بين جميع بني هاشم ومن بين جميع ولد أبي طالب»[٢].

وقال ابن المطهر الحلي -في عرضه أدلة إمامة علي بالنص-: «العاشر: ما رواه الجمهور من قول النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم: ((إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَ عَلَيَّ الْحَوْضَ))، وقال: ((أَهْلُ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ

(١) رسائل ومقالات، للسبحاني ١/ ٦١-٦٣، رسائل ومقالات، تأليف، الشيخ جعفر السبحاني، الناشر: قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ١٤٣٣هـ.

(٢) معاني الأخبار للصدوق، ص٩٢، الشيخ الصدوق، مصادر الحديث الشيعية، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ١٣٧٩هـ-١٣٣٨هـ.

رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ))، وهذا يدلّ على وجوب التّمسّك بقول أهل بيته، (وعليّ سيّدهم)، فيكون واجب الطّاعة على الكلّ، فيكون هو الإمام»[1].

وهنا يؤكد الشيعة على عصمة الأئمة، ووجوب طاعتهم مطلقًا.

الخامس: إقامة الشيعة عيد الغدير:

يقيم الشيعة عيد الغدير وهو من أعظم الأعياد عند الشيعة، ويعظمونه ويسمونه عيد الله الأكبر.

وجاء في الكافي عن عبد الرحمن بن سالم عن أبيه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل للمسلمين عيد غير الجمعة والأضحى والفطر؟ قال: نعم أعظمها حرمة، قلت: وأي عيد جعلت فداك؟ قال: اليوم الذي نصب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين عليه السلام، وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، قلت: وأي يوم؟ قال: وما تصنع باليوم؟ إن السنة تدور، ولكن يوم ثمانية عشر من ذي الحجة، فقلت: وما ينبغي لنا أن نفعل في ذلك اليوم؟ قال: تذكرون الله عز ذكره فيه بالصيام والعبادة والذكر لمحمد وآل محمد، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى أمير المؤمنين عليه السلام أن يتخذ ذلك اليوم عيدًا، وكذلك الأنبياء عليهم السلام تفعل كانوا يوصون أوصياءهم بذلك فيتخذونه عيدًا»[2].

قال البحراني (١١٨٦هـ): «صلاة يوم الغدير والعيد الكبير وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة الحرام»[3].

قال الطوسي: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام في يوم الثامن

(١) منهاج الكرامة مطبوع ضمن منهاج السنة ٧/ ٣٩٣.

(٢) الفروع من الكافي، للكليني ٤/ ١٤٩، بحار الأنوار ٣٧/ ١٧٢.

(٣) الحدائق الناضرة ١٠/ ٥٣٣،.

عشر من ذي الحجة فوجدته صائمًا، فقال لي: هذا يوم عظيم عظم الله حرمته على المؤمنين، وأكمل لهم فيه الدين وتمم عليهم النعمة، وجدد لهم ما أخذ عليهم من العهد والميثاق، فقيل له: ما ثواب صوم هذا اليوم؟ قال: إنه يوم عيد وفرح وسرور، ويوم صوم شكرًا لله تعالى، وإن صومه يعدل ستين شهرًا من أشهر الحرم»(١).

ويوضح محمد باقر مكانة عيد الغدير: «عيد الغدير هو عيد آل محمد عليهم السلام، ومهرجان سنوي لذكرى أعظم يوم في الإسلام، وهو عيد الله الأكبر الذي يعرف عند أهل السموات بيوم العهد المعهود، وهو يوم سرور وابتهاج»(٢).

ويرون مشروعية التهنئة به وإظهار السرور والاحتفالات به، وزيارة الإخوان وإهداء الهدايا(٣).

السادس: فضل الأعمال الصالحة والقرب في يوم الغدير:

ابتدع الشيعة أفضلية القرب والطاعات في يوم الغدير، ومن ذلك أن يغتسل عند الزوال ويصلي ركعتين تعدل ألف حجة وعمرة مبرورة، وكذلك من صام يوم الغدير يعدل ستين شهرًا، والدعاء فيه مستجاب، وإطعام الطعام مضاعف.

قال البحراني: «سمعت أبا عبد الله الصادق: صيامُ يوم غدير خُمّ يعدل صيام عمر الدنيا عاش إنسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، وصيامه يعدل عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلات...، ومن صلى فيه ركعتين –يغتسل عند زوال الشمس

(١) مصباح المتهجد، ص٧٣٧.

(٢) معا في الغدير، ص٦٦

(٣) ينظر: معا في الغدير، ص٦٨.

من قبل أن تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجل يقرأ في كل ركعة سورة الحمد وعشر مرات (قل هو الله أحد) وعشر مرات آية الكرسي وعشر مرات (إنا أنزلناه) – عدلت عند الله عز وجل مائة ألف حجة ومائة ألف عمرة، وما سأل الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيت له كائنة ما كانت الحاجة، وإن فاتتك الركعتان والدعاء قضيتهما بعد ذلك: ومن فطر فيه مؤمنًا كان كمن أطعم فئامًا وفئامًا»[1].

ويقول الطوسي: «ومن صلى فيه ركعتين أيَّ وقت شاء، وأفضله قرب الزوال وهي الساعة التي أقيم فيها أمير المؤمنين بغدير خُمّ علمًا للناس، وذلك أنهم كانوا قربوا من المنزل في ذلك الوقت، فمن صلى في ذلك الوقت ركعتين، ثم يسجد، ويقول: شكرًا لله مائة مرة، ودعا بعقب الصلاة بالدعاء الذي جاء به»[2].

فالشيعة ابتدعوا قربًا وطاعات، وخصّوها بيوم الغدير، والعبادات توقيفية، ولم يرد دليل صحيح على تخصيص ذلك اليوم بشيء من العبادات.

(١) الحدائق النضرة ١٠/ ٥٣٣.

(٢) مصباح المتهجد، ص٧٣٧.

المبحث الثالث

الرد على شبهات الرافضة في دلالة حديث الغدير

تقدم بيان رواية الحديث ودلالته عند أهل السنة والجماعة دون غلوٍّ أو تفريط، وبعد تأمل مزاعم الشيعة في دلالة الحديث يمكن الجواب عليها من وجوه:

الوجه الأول: حديث الغدير كان لسبب:

حديث الغدير كان لسبب فلا يستقيم الاحتجاج به عند الشيعة، وذلك بزعمهم: أن خطبة الغدير تشريع لعقيدة الولاية، يتبين ذلك في رواية الحديث:

فقد روى البخاري عن بريدة قال: ((بَعَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الْخُمُسَ، وَكُنْتُ أُبْغِضُ عَلِيًّا، وَقَدِ اغْتَسَلَ، فَقُلْتُ لِخَالِدٍ: أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا، فَلما قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَا تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ))[1].

وروى الإمام أحمد عن بريدة قال: ((غَزَوْتُ مَعَ عَلِيٍّ الْيَمَنَ فَرَأَيْتُ مِنْهُ جَفْوَةً، فَلما قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم ذَكَرْتُ عَلِيًّا فَتَنَقَّصْتُهُ، فَرَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم يَتَغَيَّرُ فَقَالَ: يَا بُرَيْدَةُ أَلَسْتُ أَوْلَى بِالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ))[2].

ويوضح ابن كثير ذلك بقوله: «إنّما وجد جيش عليّ بن أبي طالب

---

(١) البخاري (٤٣٥٠).

(٢) مسند الإمام أحمد ٣٨/ ٣٢، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين (ط الرسالة).

الّذين كانوا معه باليمن؛ لأنّهم حين أقبلوا خلّف عليهم رجلًا، وتعجّل إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم، قال: فعمد الرّجل فكسا كلّ رجل حلّةً، فلما دنوا خرج عليّ يستقبلهم، فإذا عليهم الحلل، قال عليّ: ما هذا؟ قالوا: كسانا فلان، قال: فما دعاك إلى هذا قبل تقدم على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم فيصنع ما شاء؟ فنزع الحلل منهم، فلما قدموا على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم اشتكوه لذلك ...، والمقصود أنّ عليًّا لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش؛ بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصّدقة، واسترجاعه منهم الحلل الّتي أطلقها لهم نائبه، وعليّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج، فلذلك –واللّه أعلم– لما رجع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم من حجّته وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة فمرّ بغدير خمّ، قام في النّاس خطيبًا فبرّأ ساحة عليّ، ورفع من قدره ونبّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في نفوس كثير من النّاس»[1].

قال الحافظ البيهقي (٤٥٨هـ): «وأمّا حديث الموالاة فليس فيه –إن صحّ إسناده– نصّ على ولاية عليّ بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النّبيّ صلّى الله عليه وسلم من ذلك، وهو أنّه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشّكاة عنه وأظهروا بغضه فأراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلم أن يذكر اختصاصه به ومحبّته إيّاه، ويحثّهم بذلك على محبّته وموالاته وترك معاداته فقال: ((مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ))، وفي بعض الرّوايات: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم والِ من والاه وعاد من عاداه، والمراد به ولاء الإسلام وموذّته، وعلى المسلمين أن يوالي بعضهم بعضًا، ولا يعادي بعضهم بعضًا»[2].

(١) البداية والنهاية ٧/ ٣٩٧.

(٢) الاعتقاد، للبيهقي، ص٣٥٤.

فيتبين أن خطبة الغدير وقعت لمّا اشتهر الكلام في علي رضي الله عنه بين الحجيج، فلما تفرّغ النبي صلى الله عليه وسلم من مناسكه قام في الناس خطيبًا وبرأ عليًّا رضي الله عنه وبين ما يجب لعلي من المحبة والولاء، وأزال ما وقر في النفوس، وليس فيه ما يدل على النص بالخلافة لعلي رضي الله عنه.

الوجه الثاني: دلالة لفظ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ):

إن لفظ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، ودلالة النص على الإمامة لعلي، فيجاب عليه من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا اللفظ اختلف في صحته، على قولين:

القول الأول: ذهب البخاري وابن حزم وغيرهما إلى أنه لا يصح من طرق الثقات.

القول الثاني: ذهب الإمام أحمد إلى أنه حديث حسن وكذلك الترمذي، ومن ذهب إلى صحة الحديث بين أنه لا يدل على الخلافة.

قال شيخ الإسلام: حديث: «(مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) فليس هو في الصّحاح، لكن هو ممّا رواه العلماء، وتنازع النّاس في صحّته فنقل عن البخاريّ، وإبراهيم الحربيّ، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنّهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنّه حسّنه كما حسّنه التّرمذيّ، وقد صنّف أبو العبّاس بن عقدة مصنّفًا في جميع طرقه، وقال ابن حزم: لا يصحّ من طريق الثّقات أصلًا»(١).

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية أن الحديث لا يدل على الخلافة قطعًا: «ونحن نجيب بالجواب المركّب فنقول: إن لم يكن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم قاله فلا كلام، وإن كان قاله فلم يرد به قطعًا الخلافة بعده؛ إذ

(١) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣١٩.

ليس في اللّفظ ما يدلّ عليه، ومثل هذا الأمر العظيم يجب أن يبلّغ بلاغًا مبينًا، وليس في الكلام ما يدلّ دلالةً بيّنةً على أنّ المراد به الخلافة، وذلك أنّ المولى كالوليّ، واللّه تعالى قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٥٥]، وَقَالَ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ [التحريم: ٤]، فبيّن أنّ الرّسول وليّ المؤمنين، وأنّهم مواليه أيضًا، كما بيّن أنّ اللّه وليّ المؤمنين وأنّهم أولياؤهم، وأنّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض، فالموالاة ضدّ المعاداة، وهي تثبت من الطّرفين، وإن كان أحد المتواليين أعظم قدرًا، وولايته إحسان وتفضّل، وولاية الآخر طاعة وعبادة، كما أنّ اللّه يحبّ المؤمنين، والمؤمنون يحبّونه، فإنّ الموالاة ضدّ المعاداة والمحاربة والمخادعة، والكفّار لا يحبّون اللّه ورسوله، ويحادّون اللّه ورسوله ويعادونه»[1].

فلفظ مولى والاستشهاد به على معنى الوصاية والوزارة جهلٌ باللغة العربية، فإنّ الولاية بالفتح هي ضد العداوة والاسم منها مولى، ووليّ.

والوِلاية بكسر الواو هي الإمارة، والاسم منها: والي ومتولي، والموالاة ضد المعاداة، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾ [محمد: ١١]، وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

الوجه الثالث: زعمهم أن المراد بالمولى أي: الأولى بالتصرف:

زعمهم أن المراد بالمولى أي: الأولى بالتصرف غير صحيح، وإنما المراد بالمولاة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، وعلي من جملة المؤمنين، وفي الحديث إثبات الإيمان لعلي باطنًا وظاهرًا، وأنه يستحق

(١) منهاج السنة ٧/ ٣٢١.

الموالاة باطنًا وظاهرًا[١].

ويبين أبو نعيم (٤٣٠هـ)، دلالة الحديث قائلًا: «وهذه فضيلة بيّنة لعليّ بن أبي طالب عليه السّلام ومعناه: من كان النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم مولاه فعليّ والمؤمنون مواليه، دليلُ ذلك قول اللّه تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]، والوليّ وَالمولَى في كلام العرب واحد، والدّليل عليه قوله تبارك وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، أي لا وليّ لهم، وهم عبيده وهو مولاهم، وإنّما أراد لا وليّ لهم، وقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] ...، وإنّما هذه منقبة من النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم لعليّ رضي اللّه عنه، وحثّ على محبّته، وترغيب في ولايته؛ لما ظهر من ميل المنافقين عليه وبغضهم له، وكذلك قال صلّى اللّه عليه وسلم: «لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا منافق»[٢].

ويوضح البيهقي (٤٥٨هـ) معنى المولاة بقوله: «والمراد به ولاء الإسلام ومودّته، وعلى المسلمين أن يوالي بعضهم بعضًا ولا يعادي بعضهم بعضًا وهو في معنى ما ثبت عن عليّ رضي اللّه عنه أنّه قال: والّذي فلق الحبّة وبرأ النّسمة إنّه لعهد النّبيّ الأمّيّ صلّى الله عليه وسلم إليّ: ((أَنَّهُ لَا يُحِبُّنِي إِلَا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ))، وفي حديث بريدة شكا عليًّا فقال النّبيّ صلّى الله عليه وسلم: ((أَتَبْغِضُ عَلِيًّا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: لَا تُبْغِضْهُ وَأَحْبِبْهُ، وَازْدَدْ لَهُ حُبًّا، قَالَ بُرَيْدَةُ: فَمَا كَانَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ

(١) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣٢٢.

(٢) الإمامة والرد على الرافضة، للأصبهاني، ص٣١٤.

إليَّ مِنْ عَلِيٍّ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم»[1].

قال الباقلاني: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ؛ لأن النّبي صلى الله عليه وسلم قررهم على وجوب طاعته، وأنه أولى بهم من أنفسهم، ثمّ قال بعد قوله لهم: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعلي مولاه، فأوجب لعلي من وجوب الطّاعة والانقياد له وأنه أولى بهم ما أوجبه لنفسه، يقال لهم: لا يجب ما قلتم؛ لأن ما أثبته لنفسه من كونه أولى بهم ليس هو من معنى ما أوجبه لعلي بسبيل؛ لأنّه قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأوجب الموالاة لنفسه ولعلي، وأوجب لنفسه كونه أولى بهم منهم بأنفسهم، وليس معنى أولى من معنى مولى في شيء؛ لأن قوله: مولى يحتمل في اللّغة وجوهًا ليس فيها معنى أولى، فلا يجب إذا عقب كلام بكلام ليس من معناه أن يكون معناهما واحدًا، ألا ترون أنه لو قال: ألست نبيكم والمخبر لكم بالوحي عن ربكم وناسخ شرائع من كان قبلكم، ثمّ قال فمن كنت مولاه فعلي مولاه لم يوجب ذلك أن يكون قد أثبت لعلي من النّبوّة وتلقى الوحي ونسخ الشّرائع على لسانه ما أوجبه في أول الكلام لنفسه، ولا أمر باعتقاد ذلك فيه من حيث ثبت أنه ليس معنى نبي معنى مولى، فكذلك إذا ثبت أنه ليس معنى أولى معنى مولى لم يجب أن يكون قد أثبت لعلي ما أثبته لنفسه، وإنّما دخلت عليهم الشّبهة من حيث ظنّوا أن معنى مولى معنى أولى وأحق، وليس الأمر كذلك»[2].

الوجه الرابع: فهم الصحابة لمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم:

فهِمَ الصحابة مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أحرص الناس على تنفيذ وصيته صلى الله عليه وسلم، فالصحابة لم يفهموا من

(١) الاعتقاد، ص٣٥٤.

(٢) التمهيد ٤٥١.

حديث الغدير أنه نص على خلافة علي رضي الله عنه، فهل تآمر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع فضلهم وحرصهم على الاستجابة لأمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على حرمان علي من حقه في الخلافة؟! !

فقد بويع لأبي بكر رضي الله عنه، ولم يدّعِ أحدٌ لعلي ﷺ خلافة نصًّا، ولا هو ادعى لنفسه، فدل على عدم النص فيه، كما أن أبا بكر رضي الله عنه نص على عمر رضي الله عنه، وانقاد آل البيت وجميع الصحابة، ولم يعارض أحد في ذلك، ولا ادعى علي أيضًا نصًّا لنفسه، فثبت عدم النص به.

وكذلك عمر رضي الله عنه جعل الأمر شورى في ستة، وعلي منهم، ودخل في الشورى معهم من غير دعوى النص به منه أو من غيره(١).

وهذا ما فهم أقرب الناس إلى الإمام علي كأبي أيوب الأنصاري ومن معه من الأنصار، قد فهموا أنّ المراد بالمولى أو الولي هو: (الحب والولاء والطاعة)؛ ولذلك عبّروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت علي بن أبي طالب بمناداته: (يا مولانا)، ولو كانوا قد فهموا من الحديث معنى الإمامة لكانوا هم أول من سلم الإمامة لعلي رضي الله عنه، فلا مصلحة لهم أن ينكروا حق علي رضي الله عنه في الخلافة الذي أوصاهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالخلافة إما ستكون بالبيعة لأبي بكر أو علي رضي الله عنهما.

ففي الأثر: ((جاء رهط إلى علي بالرحبة فقالوا السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب، قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خُمّ يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه)، قال رياح: فلما مضوا تبعهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب

(١) ينظر: الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة، للداوني، ص١٥٩.

الأنصاري))[1].

الوجه الخامس: فهم علي رضي الله عنه وفعله وبنيه:

فعلي لم يفهم منها الإمارة، ولو فهم ذلك لكان أول من خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشاه رضي الله عنه.

«...أنا فضيل بن مرزوق قال: سمعت الحسن بن الحسن وسأله رجل: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ قال لي: بلى والله لو يعني بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمارة والسلطان لأفصح لهم بذلك، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أنصح للمسلمين لقال: يا أيها الناس هذا ولي أمركم والقائم عليكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا، والله لئن كان الله ورسوله اختار عليًّا لهذا الأمر وجعله القائم للمسلمين من بعده ثم ترك علي أمر الله ورسوله لكان علي أول من ترك أمر الله وأمر رسوله»[2].

ومن وجه آخر إجابة عليٍّ رضي الله لما سئل: هل اختص بشيء من العلم دون الناس؟ فقال: لا، فقد روى البخاري عن أبي جحيفة قال: ((قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِم، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِم بِكَافِرٍ))[3].

وورد الحديث بلفظ آخر عن أبي جحيفة: قال: ((سألت عليًّا: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ وقال ابن عيينة مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهمًا

(١) تاريخ ابن عساكر ٤٢/ ٢١٢.

(٢) تاريخ ابن عساكر١٣/ ٦٩.

(٣) البخاري ١١١.

يعطى رجل في كتابه وما في الصحيفة، قلت وما في الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر))[١].

فهذا علي رضي الله عنه أفضل أهل البيت يقسِم بالذي فلق الحبة وبرأ النسمة ليس عندهم علوم ومعارف خاصة بهم دون الناس، فهم مع عامة الناس إلا ما في كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة التي تضمنت: الدية التي تتحملها العاقلة، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر، فقول علي: ما عندنا شيء غير هذا يخصنا دون غيرنا.

وهذا يدل دلالة قطعية لو خص علي بوصية أو كتاب خاص، ومن ذلك الولاية بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكان أول الممتثلين لأمره وأول المفصحين عن ذلك[٢].

الوجه السادس: استدلال عالمين من علماء الشيعة أن حديث الغدير لا يدل دلالة صريحة على إمامة علي رضي الله عنه:

وقد بين الإمام المرتضى أن دلالة حديث الغدير ظنيَّة محتملة وليست صريحة: «إنّ النص على ضربين: موسوم بالجليّ، وموصوف بالخفي، وأما الجلي: فهو الذي يستفاد من ظاهر لفظه النص بالإمامة كقوله عليه السلام: (هذا خليفتي من بعدي)، و(سلموا على علي عليه السلام بأمرة المؤمنين) ...وأما النص الخفي: فهو الذي ليس في صريحة لفظه النص بالإمامة، وإنما ذلك في فحواه ومعناه، كخبر الغدير، وخبر تبوك»[٣].

وهنا قرر المرتضى أن حديث الغدير لا يدل دلالة صريحة على الإمامة.

---

(١) البخاري٤٠٩٣.

(٢) انظر : شرح صحيح البخاري للشيخ عبدالعزيز الراجحي ٣٥٦/١.

(٣) رسائل المرتضى ١/ ٣٣٩.

وقد ذكر العالم الشيعي أبو المجد الحلبي في كتابه (إشارة السبق إلى معرفة الحق) أنّ حديث غدير خُمّ من الأحاديث المحتملة للتأويل فقال: «ومنها: الخفية المحتملة للتأويل أولها: نص يوم الغدير، قوله صلى الله عليه وآله سلم ((مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ))»[1].

الوجه السابع: استدلالهم بنزول قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ...﴾:

أما استدلالهم بنزول قول الله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ٦٧]، في حادثة الغدير، وأنها في ولاية علي رضي الله عنه، فليس عليه دليل لأمور:

الأمر الأول: ذكر إمام المفسرين ابن جرير الطبري تفسير الآية بقوله: «وهذا أمر من الله تعالى ذكره نبيَّه محمدًا صلى الله عليه وسلم، بإبلاغ هؤلاء اليهود والنصارى من أهل الكتابين الذين قصَّ تعالى ذكره قَصَصهم في هذه السورة، وذكر فيها معايبهم وخُبْثَ أديانهم ...، وأن لا يتّقى أحدًا في ذات الله، فإن الله تعالى ذِكره كافيه كلَّ أحد من خلقه، ودافعٌ عنه مكروهَ كل من يبغي مكروهه، وأعلمه تعالى ذِكره أنه إن قصَّر عن إبلاغ شيء مما أنزل إليه إليهم، فهو في تركه تبليغ ذلك وإن قلّ ما لم يبلّغ منه فهو في عظيم ما ركب بذلك من الذَّنب، بمنزلته لو لم يبلِّغ من تنزيله شيئًا»[2]، ولا دلالة في الآية الوصية لعلي بن طالب رضي الله عنه بالخلافة.

الأمر الثاني: اتفق العلماء على أن سورة المائدة لم ينزل منها شيء

(١) إشارة السبق إلى معرفة الحق، ص٥٢.

(٢) تفسير الطبري ١٠/ ٤٦٧.

في حادثة الغدير، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن قال: إنّ المائدة نزل فيها شيء بغدير خمّ فهو كاذب مفترٍ باتّفاق أهل العلم»[١].

الأمر الثالث: أن الآية نزلت ليؤمنّه الله من أعدائه، فقد ضمن لنبيه صلى الله عليه وسلم العصمة من الناس إذا بلّغ الرسالة، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية كما جاء في الحديث عن عائشة قالت: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم يُحْرَسُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فَأَخْرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم رَأْسَهُ مِنَ الْقُبَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْصَرِفُوا فَقَدْ عَصَمَنِي اللهُ»[٢].

الأمر الرابع: أن نزول الآية كان قبل تمام التبليغ، أما في حجة الوداع فقد تم التبليغ، فقد قال صلى الله عليه وسلم: ((ألا هل بلغت ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد))، فتكون العصمة المضمونة موجودة وقت التبليغ المتقدم، فلا تكون نزلت بعد حجة الوداع في حادثة الغدير، ولأنه حينئذ لم يكن خائفًا من أحد يحتاج أن يعصم منه، بل بعد حجة الوداع كان أهل مكة والمدينة كلهم مسلمين منقادين له ليس فيهم كافر، والمنافقون يكتمون نفاقهم ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يخشى منهم[٣].

الأمر الخامس: أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في حجة الوداع، فإن كثيرًا من الذين حجوا معه أو أكثرهم لم يرجعوا معه للمدينة، فأهل مكة رجعوا إلى أهل مكة، وأهل الطائف إلى

(١) منهاج السنة ٧/ ٣١٥.

(٢) سنن الترمذي ٥/ (٣٠٤٦) ١٣٨وقال: هذا حديث غريب.

(٣) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣١٦.

الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وإنما رجع معه للمدينة أهل المدينة ومن كان قريبًا منها، فلو كان ما ذكر في يوم الغدير مما أمر بتبليغه لبلغه في حجة الوداع، ولا سيما في أمر مهم وهو الإمامة، فلم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه ذكر في حجة الوداع إمامة علي رضي الله عنه، بل ولا ذكر علي في شيء وهو المجمع العام الذي أمر بالتبليغ العام، فعلم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه(١).

الأمر السادس: زعمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان خائفًا من التبليغ بولاية علي رضي الله عنه فهو قول متناقض لا تقبله العقول، فهل يخاف النبي صلى الله عليه وسلم ممن قدموا أنفسهم وأموالهم رخيصة، وهاجروا معه وتركوا ديارهم ونصروه وقاتلوا معه، وبذلوا المهج والأموال في سبيل الله، فهل يخاف النبي صلى الله عليه وسلم ألا يقبلوا خلافة علي رضي الله عنه! ! فهذا لا يقول به عاقل.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ): «فانظر يا أيها المؤمن إلى حديث هؤلاء الكذبة، الذي يدل على اختلاقه ركاكة ألفاظه وبطلان أغراضه، ولا يصح منه إلا: (من كنت مولاه)، ومن اعتقد منهم صحة هذا فقد هلك؛ إذ فيه اتهام المعصوم قطعًا من المخالفة بعدم امتثال أمر ربه ابتداء وهو نقص، ونقص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كفر، وأن الله تعالى اختار لصحبته من يبغض أجل أهل بيته، وفي ذلك ازدراء بالنبي صلى الله عليه وسلم ومخالفة لما مدح الله به رسوله»(٢).

قال الآلوسي «وأما الرسول الذي آمنوا به فهو بزعمهم رجل من العرب لم يبلغ رسالات ربه، وليس هو أفضل الخلق، بل إن من ليس بنبي

(١) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣١٣-٣١٧.

(٢) رسالة في الرد على الرافضة، للإمام محمد بن عبد الوهاب، ص٦.

يساويه بزعمهم، وأنه رد الوحي مرتين، وأنه لم يبلغ رسالات ربه في آخر حياته خوفًا من ضرر أصحابه، وأنه أمر خيار أهل بيته بأن يكذبوا على الله ورسوله ما داموا أحياء»[١].

الوجه الثامن: زعمهم أن الله تعالى أكمل الدين بولاية علي:

زعموا أن الله تعالى أكمل الدين بولاية علي فنزل قول الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣] في حادثة الغدير.

فيجاب عليه بما يلي:

أولًا: أن المستدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي وبالولاية لعلي من بعدي)) عليه إثبات صحة الحديث، ومجرد عزوه لابي نعيم لا يفيد الصحة بالاتفاق.

قال شيخ الإسلام: «فإن أبا نعيم روى كثيرًا من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة، باتفاق علماء أهل الحديث: السنة والشيعة، وهو وإن كان حافظًا كثير الحديث واسع الرواية، لكن روى، كما عادة المحدثين أمثاله يروون جميع ما في الباب، لأجل المعرفة بذلك»[٢].

ثانيًا: أن الحديث من الموضوعات المكذوبة باتفاق أهل الحديث والمعرفة بالموضوعات قال ابن كثير في رده على دعوى أن الآية نزلت يوم الغدير: «إنها نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خُمّ حين قال لعلي: ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، يعني مرجعَه صلى الله عليه وسلم من

(١) صب العذاب على من سب الأصحاب، ص٤٧٨.

(٢) منهاج السنة ٧/ ٥٢.

حجة الوداع، ولا يصح هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة، وكان يوم جمعة كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب»[١].

قال الآلوسي (١٣٤٢هـ): «وأخرج الشيعة عن أبي سعيد الخدري أن هذه الآية نزلت بعد أن قال النبي صلّى الله عليه وسلم لعلي كرم الله تعالى وجهه في غدير خُمّ: من كنت مولاه فعلي مولاه، فلما نزلت قال عليه الصلاة والسلام: الله أكبر! على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتي وولاية علي كرم الله تعالى وجهه بعدي، ولا يخفى أن هذا من مفترياتهم، وركاكة الخبر شاهدة على ذلك»[٢].

ثالثًا: قد ثبت بالأدلة الصحاح والمسانيد والتفسير أن الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة، فقد روى البخاري في الصحيح: ((أَنَّ أُنَاسًا مِنَ الْيَهُودِ قَالُوا: لَوْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا، فَقَالَ عُمَرُ: أَيَّةُ آيَةٍ؟ فَقَالُوا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْلم أَيَّ مَكَانٍ أُنْزِلَتْ، أُنْزِلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ))[٣]، ويوم عرفة كان قبل يوم الغدير بتسعة أيام، فكيف يقال: إنها نزلت في يوم الغدير؟

رابعًا: أن الآية ليس فيها دلالة على إمامة علي بوجه من الوجوه، بل فيها إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة على المؤمنين، ورضا الإسلام دينًا، فدعوى دلالتها على إمامة علي كذب ظاهر[٤].

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٣١٧.

(٢) روح المعاني٣/ ٢٣٤.

(٣) صحيح البخاري (٤٤٠٧)، ومسلم في صحيحه (٣٠١٧).

(٤) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٥١-٥٥.

قال ابن كثير في تفسير الآية: «هذه أكبر نعم اللّه، عزّ وجلّ، على هذه الأمّة حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبيّ غير نبيّهم، صلوات اللّه وسلامه عليه؛ ولهذا جعله اللّه خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجنّ، فلا حلال إلّا ما أحلّه، ولا حرام إلّا ما حرّمه، ولا دين إلّا ما شرعه، وكلّ شيء أخبر به فهو حقّ وصدق لا كذب فيه ولا خلف...، فلما أكمل الدّين لهم تمّت النّعمة عليهم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، أي: فارضوه أنتم لأنفسكم، فإنّه الدّين الّذي رضيه اللّه وأحبّه وبعث به أفضل رسله الكرام، وأنزل به أشرف كتبه»[(١)]، فأين ما يدل على أن كمال الدين بولاية علي رضي الله عنه!!

الوجه التاسع: استدلالهم بحديث الثقلين:

أما استدلالهم بحديث الثقلين وهو رواية من روايات الحديث: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)).

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن ذلك بما يلي:

١- أنّ لفظ الحديث الّذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم: ((قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلم خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَنِي رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ رَبِّي، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ))، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: ((وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي)) ... وَهَذَا

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٦.

اللَّفْظُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَمَرَنَا بِالتَّمَسُّكِ بِهِ وَجُعِلَ المتَمَسِّكُ بِهِ، لَا يَضِلُّ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي) وَأَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)) فَهَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَضَعَّفَهُ وَضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلم، وَقَالُوا: لَا يَصِحُّ.

وقد أجاب عنه طائفة بما يدلّ على أنّ أهل بيته كلّهم لا يجتمعون على ضلالة، قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر القاضي أبو يعلى وغيره، ولكنّ أهل البيت لم يتّفقوا –وللّه الحمد– على شيء من خصائص مذهب الرّافضة.

٢– أنّ النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم قال عن عترته: إنّها والكتاب لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وهو الصّادق المصدوق فيدلّ على أنّ إجماع العترة حجّة، وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في المعتمد لكنّ العترة هم بنو هاشم كلّهم: ولد العبّاس، وولد عليّ، وولد الحارث بن عبد المطّلب، وسائر بني أبي طالب، وغيرهم، وعليّ وحده ليس هو العترة، وسيّد العترة هو رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم، يبيّن ذلك أنّ علماء العترة كابن عبّاس وغيره لم يكونوا يوجبون اتّباع عليّ في كلّ ما يقوله، ولا كان عليّ يوجب على النّاس طاعته في كلّ ما يفتي به.

٣– أنّ العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليّته، بل أئمّة العترة كابن عبّاس وغيره يقدّمون أبا بكر وعمر، في الإمامة والأفضليّة، وكذلك سائر بني هاشم من العبّاسيّين، والجعفريّين، وأكثر العلويّين، وهم مقرّون بإمامة أبي بكر وعمر، والنّقل الثّابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التّابعين، وتابعيهم من ولد الحسين بن عليّ، وولد الحسن، وغيرهما أنّهم كانوا يتولّون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضّلونهما على عليّ، والنّقول عنهم ثابتة متواترة.

٤- أنّ هذا معارض بما هو أقوى منه، وهو أنّ إجماع الأمّة حجّة بالكتاب والسّنّة والإجماع، والعترة بعض الأمّة فيلزم من ثبوت إجماع الأمّة إجماع العترة، وأفضل الأمّة أبو بكر، وإن كانت الطّائفة الّتي إجماعها حجّة يجب اتّباع قول أفضلها مطلقًا[١].

وأما استدلالهم بلفظ ((اللهم أدر الحق معه حيث دار))، فالحديث ضعيف جدًّا، ولا يصح بهذا اللفظ كما تقدم.

الوجه العاشر: اتخاذ حادثة الغدير عيدًا يعظمونه ويسمونه العيد الأكبر:

أما اتخاذهم حادثة الغدير عيدًا فيرد عليه لأمور:

الأمر الأول: أن أول من ابتدع عيد الغدير معز الدولة ابن بويه سنة ٣٥٢هـ في بغداد، قال الذهبي «وفي ثامن عشر ذي الحجّة عُمل عيد غدير خُم، وضُربت الدبادب، وأصبح الناس إلى مقابر قريش للصلاة هناك، وإلى مشهد الشيعة»[٢].

وقال ابن كثير: «وفي ثامن عشر ذي الحجّة منها أمر معزّ الدّولة بإظهار الزّينة ببغداد وأن تفتح الأسواق باللّيل كما في الأعياد، وأن تضرب الدّبادب والبوقات، وأن تشعل النّيران بأبواب الأمراء وعند الشّرط؛ فرحًا بعيد الغدير -غدير خمّ- فكان وقتًا عجيبًا ويومًا مشهودًا، وبدعةً ظاهرةً منكرةً»[٣].

قال المقريزي (٨٥٤هـ): «اعلم أن عيد الغدير لم يكن عيدًا مشروعًا، ولا عمله أحد من سالف الأمّة المقتدى بهم، وأوّل ما عرف في الإسلام بالعراق أيام معز الدولة عليّ بن بويه، فإنه أحدثه في سنة اثنتين وخمسين

(١) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣٩٣.

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي ٦/ ٢٦، وينظر: العبر، للذهبي ٢/ ٩٠.

(٣) البداية والنهاية ١٥/ ٢٦١.

وثلاثمائة، فاتخذه الشيعة من حينئذ عيدًا، وأصلهم فيه ما خرّجه الإمام أحمد في مسنده الكبير من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم في سفر لنا، فنزلنا بغدير خُمّ ... الحديث»[1].

فالاحتفال بالعيد محدث ومبتدع لا أصل له في الكتاب والسنة، فلم ينقل عن علي رضي الله عنه ولا أئمة آل البيت ولا الخلفاء الراشدين وسادات الصحابة من اتخذ ذلك اليوم عيدًا، حتى يحدث فيه أعمالًا، إذ الأعياد شريعة من الشرائع، فيجب فيها الاتباع، لا الابتداع[2].

الأمر الثاني: أن الأعياد من جملة الشرع والمناسك كالقبلة والصلاة والصوم، فهي توقيفية، فلا يجوز الابتداع فيها وإحداث ما لا يشرعها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد شرع الله تعالى للمسلمين عيدين عظيمين: عيد الفطر وعيد الأضحى، وشرع تعظيم هذين اليومين وإقامة صلاة العيد والذكر فيهما، والعيد من أخص وأظهر ما تتميز به الشرائع؛ ولذا حرم الله تعالى الابتداع وتشريع ما لم يأذن به الله، قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢١﴾ [الشورى: ٢١]، أي: «ابْتَدَعوا لهم من الدينِ ما لم يُبِح اللهُ لهم ابتداعَه»[3].

وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أيضا: ((من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد))، وفي اللفظ الآخر: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)).

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢/ ٢٥٤.

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٢٣.

(٣) تفسير الطبري ٢٠/ ٤٩٢.

ويقول في خطبة الجمعة عليه الصلاة والسلام: أما بعد: ((فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة)).

فالميزان في ضابط البدعة هو الكتاب والسنة، فكل ما خالف الكتاب والسنة وابتدع فهو بدعة، ومن ذلك الأعياد، فهي من جملة الشرع الذي يجب الوقوف فيه على الدليل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما جرى فيه حادثة كما كان يجري في غيره، من غير أن يوجب ذلك جعله موسمًا، ولا كان السلف يعظمونه: كثامن عشر ذي الحجة الذي خطب النبي صلى الله عليه وسلم فيه بغدير خُمّ مرجعَه من حجة الوداع، فإنه صلى الله عليه وسلم خطب فيه خطبة وصى فيها باتباع كتاب الله، ووصى فيها بأهل بيته كما روى ذلك مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، فزاد بعض أهل الأهواء في ذلك حتى زعموا أنه عهد إلى علي رضي الله عنه بالخلافة بالنص الجلي، بعد أن فرش له، وأقعده على فراش عالية، وذكروا كلامًا وعملًا قد علم بالاضطرار أنه لم يكن من ذلك شيء، وزعموا أن الصحابة تمالؤوا على كتمان هذا النص، وغصبوا الوصي حقه، وفسقوا وكفروا، إلا نفرًا قليلًا»[(١)].

وقال: «وللنبي صلى الله عليه وسلم خطب وعهود ووقائع في أيام متعددة: مثل يوم بدر، وحنين، والخندق، وفتح مكة، ووقت هجرته، ودخوله المدينة، وخطب له متعددة يذكر فيها قواعد الدين، ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ أمثال تلك الأيام أعيادًا، وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى عليه السلام أعيادًا، أو اليهود، وإنما العيد شريعة، فما شرعه الله اتبع، وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه»[(٢)].

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٢٢.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٢٣.

فاتخاذُ اجتماعٍ يتكرر غير الاجتماعات المشروعة، يضاهي الاجتماع للصلوات الخمس، وللجمعة، وللعيدين وللحج، فذلك هو المبتدع المحدث، ففرق بين ما يتخذ سنة وعادة، فإن ذلك يضاهي المشروع كالاجتماع في يوم الغدير وجعله عيدًا عظيمًا يضاهي أعياد المسلمين المشروعة(١).

الأمر الثالث: أن اتخاذ يوم الغدير عيدًا يفضي إلى موت السنّة وإحياء البدعة، فيتخذه الناس عيدًا حتى يضاهى بعيد الله، فيصير أعظم في نفوسهم وأبهى من عيد الله ورسوله، فقد جعلوه معظمًا على الأعياد التي شرعها الله.

الحادي عشر: تخصيص يوم الغدير بعبادات وقرب لا أصل لها:

لقد خصصوا يوم الغدير بعبادات وقرب لا أصل لها، كالاغتسال وصلاة ركعتين وكذلك صيام يوم الغدير، والدعاء، وإطعام الطعام إلى غير ذلك من العبادات التي رتبوا عليها من الأجور العظيمة التي تضاهي فرائض الإسلام، بل هي بدع محدثة وقد تقدمت الأدلة المبينة لخطر الابتداع في الدين.

وقد عرف الشاطبي البدعة: بأنها: «طريقة في الدّين مخترعة، تضاهي الشّرعيّة يقصد بالسّلوك عليها المبالغة في التّعبّد للّه سبحانه»(٢).

وإنّما قيّدت بالدّين، لأنّها تخترع وتبتدع فيه، ويضيفها صاحبها إليه، ويتعبد الله بها، فالعبادات التي أحدثها الشيعة في يوم الغدير لم يرد في تشريعها دليل صحيح ثابت، بل إن يوم الغدير يوم أحدثه معز الدولة ابن بويه بعد عهد النبوة والصحابة وآل البيت الذين هم أحرص الناس على الامتثال والاتباع. فلم ينقل عنهم فضل يوم الغدير وتخصيصه بعبادات لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٤٠.

(٢) الاعتصام ١/ ٥٠.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، أوجز أبرز نتائجه:

١- أهل السُّنَّة والجماعة أسعد الناس بموالاة أهل البيت، فهم يعرفون فيهم وصيَّة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بالإحسان إليهم، ويعتبرون محبَّتهم واجبة محتَّمة على كلِّ فرد من أفراد الأُمَّة واحترامهم لقرابتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣- أن محبة آل البيت فرع عن إسلامهم، فلا تشرع محبة كفارهم، فالنسب وحده لا يعصم، والفضيلة بالإيمان والتقوى.

٤- استدل الشيعة على أن الحديث نص جليّ في إمامة علي رضي الله عنه والعهد له بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

٥- أهل السُّنَّة والجماعة وسط لا يخرجون في وصف آل البيت عن المشروع، فلا يُغالون فيهم، ولا يعتقدون عصمتهم، بل يعتقدون أنهم بشرٌ تقع منهم الذُّنوب كما تقع من غيرهم.

٦- أن الشيعة اتخذوا يوم الثامن عشر من ذي الحجة عيدًا يُعظّم، وخصوا ذلك اليوم بالقرب والطاعات، وهذا بدعة وتشريع لم يأذن به الله.

هذا والحمد لله الذي وفق وأعان وصلى الله على نبينا محمد.

المصادر المراجع

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الاستقامة: أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١، (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م) - (١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م).
- الاعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي الناشر: دار ابن عفان، السعودية ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ،
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، المحقق: علي سامي النشار الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم

بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي – دار عالم الكتب، بيروت، لبنان ط٧، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- الإمامة والرد على الرافضة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي (ت١٤٤٦هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- البداية والنهاية: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠١-٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع: مركز البحوث والدارسات العربية والإسلامية بدار هجر الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، (١٤١٧هـ-١٤٢٠هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت (١٣٨٥-١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥-٢٠٠١م).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩هـ-٥٧١هـ) الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ-٣١٠هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠هـ-٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، (تم فيها استدراك السقط الحاصل بالمجلد الأول من طبعة الشعب)، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- تلخيص المستدرك للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في جوامع الكلم المجاني ط١، ٢٠٠٤م.
- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي (ت١٣٧٦هـ)، الناشر: دار طيبة، الرياض ط١، ١٤١٤هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التوحيد: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، الناشر: دار الهدي النبوي (مصر)، دار الفضيلة (الرياض).

- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٣٣هـ)، المحقق: زهير الشاويش (ت١٤٣٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط (ت١٤٣٨هـ)، عبد القادر الأرناؤوط (ت١٤٢٥هـ)، الناشر: دار العروبة، الكويت ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت٥٣٥هـ)، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي [ج١]، محمد بن محمود أبو رحيم (ج٢)، الناشر: دار الراية، السعودية، الرياض ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة: محمد بن أسعد الصديقي الدَّوَّاني، جلال الدين (ت٩١٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله حاج علي منيب الناشر: مكتبة الإمام البخاري ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، الناشر: مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- رسالة في الرد على الرافضة (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني عشر): محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي - الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- السنة: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٠هـ.
- السنة: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي ، تحقيق : عادل الحمدان ، الناشر: دار اللؤلؤة ، ، ط٤، ١٤٤١هـ.
- سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٩-٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط (ت١٤٣٨هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط (ت١٤٣٨هـ)، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت٤١٨هـ) الناشر: دار طيبة، السعودية ط٨، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣م.

- شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار: القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: السيد محمد الحسيني، ط٢، ١٤٣١هـ).
- شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين عليّ بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (٧٣١-٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح العقيدة الواسطية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ط٦، ١٤٢١هـ.
- شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية: محمد بن خليل حسن هرّاس (ت١٣٩٥هـ)، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، ط٣، ١٤١٥هـ.
- شرح الكوكب المنير (المختبر المبتكر شرح المختصر): تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، المعروف بابن النجار الحنبلي : تحقيق : محمد حامد الفقي – مكتبة السنة النبوية – ط١، ١٣٧٢.
- شرح رياض الصالحين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: ١٤٢٦هـ.
- صب العذاب على من سب الأصحاب: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله البخاري، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة)، دمشق ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦هـ-٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت٩٧٤هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت٣٢٢هـ)، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ضعيف الجامع الصغير (وزيادته: الفتح الكبير): محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ضعيف سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الاسلامي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ويليه: (ذيل العبر)، للذهبي نفسه، ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

- الفتاوى (آثار الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي]: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥-١٣٩٣هـ)، الناشر: دار عطاءات العلم، (الرياض)، دار ابن حزم، بيروت، ط٥، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م، (الأولى لدار ابن حزم).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- كشف الكربة في وصف أهل الغربة (وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي): زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣-١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت٦٦٦هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (تنحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.
- معاني الأخبار: للصدوق الشيخ الصدوق، مصادر الحديث الشيعية، سنة الطبعة ١٣٣٨هـ.
- معجم البلدان: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨-٦٥٦هـ)، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق، بيروت)، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت٣٢٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.
- منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل: عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، مؤسسة الراجحي الوقفية، ط٢، ١٤٤٠هـ.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢، ١٣٩٢هـ.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٨هـ.
- الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، الناشر: دار ابن عفان ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- **مراجع الشيعة :**
- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: المفيد محمد بن محمد النعمان العكبري، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
- إشارة السبق إلى معرفة الحق: أبو جعفر الطوسي، تحقيق: إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين، دار التعاريف للمطبوعات، بيروت.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: تأليف العلم العلامة

الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء بيروت، لبنان تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، السيد كاظم الموسوي المياموي الطبعة: الثانية المصححة سنة الطبع: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تفسير العياشي: محمد بن مسعود العياشي المجموعة: مصادر التفسير عند الشيعة .
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني قدس سره المتوفى سنة ١١٨٦هجرية، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- رسائل ومقالات: الشيخ جعفر السبحاني، الناشر قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ١٤٣٣ق،
- رسائل الشريف المرتضي: الشريف المرتضي، تقديم: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم، ١٤٠٥هـ.
- الغدير في الكتاب والسنة والأدب: عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، تحقيق: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، آية الله السيد محمود الهاشمي، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقًا لمذهب أهل البيت، قم، ٢٠٠٩م.
- الفروع من الكافي: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٧هـ.
- مصباح المتهجد: للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ) ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان.
- معًا في الغدير: محمد باقر الأنصاري، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، إيران، قم، ط٣-٢٠٠٤م.

- معاني الأخبار: للصدوق الشيخ الصدوق، مصادر الحديث الشيعية، سنة الطبعة ١٣٣٨هـ.
- المفيد: محمد بن محمد النعمان العكبري، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.